الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département comptabilité et finance

جامعة المسيلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة

العنـوان

مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري - وكالة المسيلة-

مذكـــرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة الماستر (أكاديمي) في العلوم المالية و محاسبة

تخصص: مالية وبنوك

إعـــداد الطـــــــالبة

بـن بـتيش سمير
دهيمي عزوز

الأستاذ الـــمشرف

د. شريط صلاح الدين

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
فرحات عباس	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
شريط صلاح الدين	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف	مشرفا و مقررا
طيبي طيب	أستاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية 2017-2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ

وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

فالحمد لك حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت والحمد لك بعد الرضا .

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف السيد : د . شريط صلاح الدين الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة وكان نعم الموجه فشكرا كل الشكر والامتنان .

وأتقدم بجزيل الشكر الى جميع اساتذة الكلية

ولا ننسى أن نتقدم بكل احترامنا إلى من ساعدنا ، من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل .

وفي الأخير نحمد الله جلا وعلا الذي انعم علينا بإنهاء هذا العمل .

ونسأل الله أن يجعل عمل هذا صالحا لوجهه الكريم وأن ينفعنا به وينفع به كل من يقرأه .

إهداء

الحمد لله على جزيل عطائه والشكر كله على عظيم نعمه

والصلاة والسلام على سيدي وحبيبي وقرة عيني محمد نور القلوب وضياء الدروب وعلى آله وصحبه

ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

إلى من كرمها الله وأعزها ، إلى من تحت قدميها الجنان ، إلى منبع الحنان كله ، الأم الغالية أطال الله في عمرها ورعاها

إلى الذي لبس ثوب الشقاء من أجلنا ولم يبخل علينا بكل عزيز وغالي في سبيل تربيتنا وتعليمنا والوصول بنا إلى بر الأمان، إلى

الأب الغالي حفظه الله وأطال في عمره ورعاه .

إلى أغلى أناس على قلبي في هذا الوجود أخي و أخواتي

إلى زوجتي و أولادي

إلى جميع الأهل والأقارب كل باسمه

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم الصفحات لذكرهم جميعا كل باسمه

أهديه ثمرة عملي هذا .

إهداء

الحمد الله رب العالمين والصلاة و السلام على نبيه الصادق الامين محمد و على آله أجمعين،

بفضل الله تم إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه الى كل هؤلاء إليكما انتما ارفع القلم

و أخط أحرف تجرح الشعور و بقلب ينبض فأنتما سر وجودي فللعلم دعمتماني و بإرادتكما

و بإرادتكما و عطفكما و حنانكما رعيتماني وفي مرضي سهرتما معي الليالي.

اليك انت تعجز العبارات فكيف اصل لمن تحت قدميها الجنات، وذكرها الرسول ثلاث مرات،

عفوا لم أستطع، أن أصفك فدموع الحب و الحنان سبقاني و لساني خانني لأن اسمك ثقل

على كياني اليك وحدك اماه.

اليك يا القلب الكبير الذي علمني أنه بالجد و العمل يتحقق الأمل فأنت الذي تتعب لنستريح،

اليك الف تحية يا أبي.

الى زوجتي الغالية التي كانت سندي و ابني ياسين ربي يحفظهما

الى كل أشقائي و زوجاتهم و الى كل أعمامي و عماتي و اخوالي و خالاتي و الى كل من

أعرفه و يعرفني في مسار حياتي و الى أعز اصدقائي

الى الدكتور المشرف" شريط صلاح الدين"

الى كل زملائي و زميلات فرع المالية و المحاسبة و الى كافة اساتذة الكلية

الملخص:

إن النشاط الائتماني يعتبر ذو أهمية عالية وكبيرة في نجاح المؤسسات المالية المصرفية لأن نتائج أعمالها تعتمد بدرجة كبيرة على جودة حجم المحفظة الائتمانية لديها و بالتالي لا بد لتلك المؤسسات المالية المصرفية من توجيه معظم مصادرها نحو إدارة و رقابة و متابعة المحفظة الائتمانية، كما أن اتخاذ القرار الائتماني يعتمد بدرجة كبيرة على التحليل المالي للمعلومات و البيانات المالية و تحليل هذه المعلومات والبيانات و مقارنتها تاريخيا و مع المعايير الصناعية و الشركات المشابهة و تحليل احتمالية فشل المشروعات من عدمها.

Abstract:

The crédit risks activities is an everyday thing to every person, business, or
organization. No business can operate successfully in a free society without taking risks.

Financial intermediaries serve an important role in the commercial activity of a country and more often serve as strong indicators of its economic development.

Considering the indispensable role of credit in facilitating the business transactions, this study aims to look into how the financial intermediaries assess the credit worthiness of their borrowing clients and the risks that they assume.

قائمة الجداول

قائمة الجداول		
	رقم الجدول	الصفحة
الشكل القانوني للميزانية المحاسبية	01	21
الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج	02	23
الميزانية المالية	03	36
جدول يوضح بيانات التدفقات النقدية	04	49
تقسيم القروض حسب درجة المخاطر	05	86
تطور حجم القروض الممنوحة من طرف بنك cpa	06	101
جانب الأصول للسنوات 2014-2015-2016-2017	07	109
جانب الخصوم للسنوات 2014-2015-2016-2017	08	109
التحليل المالي لرأس المال العامل	09	110
التحليل المالي لرأس المال العامل الخاص	10	111
رأس المال العامل الإجمالي	11	111
رأس المال العامل الإجمالي	12	112
احتياجات رأس المال العامل	13	113
الخزينة	14	113
نسب الهيكلة	15	114
نسب السيولة	16	115
نسب المردودية	17	115

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
	رقم الشكل	الصفحة
التحديد البياني لرأس المال العامل الصافي	01	38
منحنى الطلب على الائتمان	02	72
حلقات مسلسل القرض	03	79
هيكل القرض الشعبي الجزائري عبر التراب الوطني	04	96
الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري بوكالة المسيلة	05	97

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	
شكر و عرفان	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المحتويات	
المقدمة العامة	أ- و
الفصل الأول :الأبعاد النظرية للتحليل المالي	07
تمهيد	07
المبحث الأول :ماهية التحليل المالي	08
المطلب الاول :تعريف التحليل المالي وأنواعه	08
المطلب الثاني :أهداف وأهمية التحليل المالي	10
المطلب الثالث :خطوات التحليل المالي	12
المطلب الرابع: القواعد العامة للتحليل المالي	17
المبحث الثاني : القوائم المالية الواجب لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي	19
المطلب الاول : تعريف القوائم المالية	19
المطلب الثاني :انواع القوائم المالية	19
المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية و اهدافها	25
المطلب الرابع : مستويات تحليل القوائم المالية و نقاط الضعف من التحليل	26
المبحث الثالث :شروط مقومات ، محددات و معايير التحليل المالي	28
المطلب الاول : شروط التحليل المالي	28
الطلب الثاني : مقومات التحليل المالي و محدداته	29

فهرس المحتويات

المطلب الثالث :خصائص و انواع معايير التحليل المالي و استخداماتها	30
المطلب الرابع :الجهات المستفيدة من التحليل المالي	32
المبحث الرابع :مؤشرات و اساليب التحليل المالي	34
المطلب الاول : الميزانية المالية و كيفية إعدادها	35
المطلب الثاني :التحليل بواسطة التوازنات المالية	37
المطلب الثالث :التحليل بواسطة المؤشرات التقليدية	40
المطلب الرابع : التحليل بواسطة التدفقات النقدية و تحليل التعادل التقليدية	47
المطلب الخامس :التحليل بواسطة الاساليب الحديثة	51
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني :ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية	55
تمهيد	55
المبحث الاول : نشأة و تطور البنوك التجارية	56
المطلب الاول : نشأة و تطور البنوك التجارية	56
المطلب الثاني : مفهوم البنوك التجارية وأنواعها وخصائصها	57
المطلب الثالث : وظائف و عمليات البنوك التجارية	60
المطلب الرابع : موارد و استخدامات البنوك التجارية	62
المبحث الثاني : الائتمان المصرفي	65
المطلب الأول : نشأة وتطور الائتمان المصرفي و مفهومه	65
المطلب الثاني : تصنيفات الائتمان المصرفي	66
المطلب الثالث : الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي و المواصفات المطلوبة في مسؤول الائتمان	69
المطلب الرابع : شروط واهمية الائتمان المصرفي	69
المطلب الخامس : اسواق و ادوات الائتمان المصرفي و محددات الطلب و العرض عليه	70
المبحث الثالث : قرارات منح الائتمان الضمانات المقبولة	74

فهرس المحتويات

المطلب الأول : خصائص القرار الائتماني الامثل و الضمان المصرفي المقبول	74
المطلب الثاني : مراحل تقديم طلب الائتمان و المبادئ الاساسية لمنح الائتمان	75
المطلب الثالث :أسس و معايير منح الائتمان المصرفي و العوامل المؤثرة في قرار منحه	77
المطلب الرابع : بطاقات البحث و التحري عن طالبي الائتمان و الديون المتعثرة	81
المبحث الرابع : ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي	86
المطلب الاول : التحليل الائتماني	86
المطلب الثاني : التقارير و الكشوفات الدورية المستخدمة في التحليل المالي	87
المطلب الثالث : مراقبة الائتمان و مقومات تقييم القرار الائتماني و مصادر التقييم	88
المطلب الرابع : قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي و المعارف الاساسية لذلك	89
خلاصة الفصل	93
الفصل الثالث : التحليل المالي و ترشيد القرار الائتماني في بنك القرض الشعبي الجزائري – وكالة المسيلة ـ	95
تمهيد	95
المبحث الاول : تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري	95
المطلب الاول : نشأته	95
المطلب الثاني : دوره	95
المطلب الثالث : لمحة حولة وكالة القرض الشعبي الجزائري – المسيلة	97
المبحث الثاني : السياسة الاقراضية لبنك القرض الشعبي الجزائري	100
المطلب الاول: سياسة الاقراض لدى بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة المسيلة	100
المطلب الثاني : القروض الممنوحة من طرف البنك– وكالة المسيلة	102
المطلب الثالث : الاجراءات اللازمة لمنح القروض	104
المبحث الثالث : دراسة حالة قرض استثماري لدى البنك	106

فهرس المحتويات

المطلب الاول : تقديم ملف القرض الاستثماري المقدم للبنك	106
المطلب الثاني : الدراسة المالية للمؤسسة	109
خلاصة الفصل	117
الخاتمة العامة	118
قائمة المراجع	
الملاحق	

مقدمة:

تقوم البنوك التجارية بدور هام وأساسي في مجال جذب المدخرات وتوفير التمويل اللازم لإنشاء و تشغيل المشروعات ،وذلك من خلال قبول الودائع و منح القروض وفق قواعد وضوابط و اجراءات يفترض انها تضمن سداد تلك القروض و فوائدها ، وعلى ضوء اهمية عملية منح الائتمان كان لابد من وسيلة تساعد المسؤولين في ترشيد قرار منح الائتمان ، لذلك تعد التحليل المالي وسيلة من وسائل التحليل المالي التي يلجأ اليها المحلل المالي لتزويد متخذ القرار بالمعلومات الملائمة عن المواقف المالية للزبائن الذين يتقدمون بطلب منح القروض من البنوك التجارية ، وللتحليل المالي ادوات عديدة ومختلفة كرأس المال العامل والاحتياجات من رأس المال العامل والخزينة الصافية ، فهو الركيزة التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها لضمان فعالية استخدام نتائج تحليل البيانات المالية لترشيد قرارات مستقبلية تضمن لها الاستمرارية في المستقبل .

لذلك تعتبر البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي بالنسب اهمية خاصة بعد ان ثبت لها جدوى هذه الوسيلة كأدوات ذات ميزة جيدة و وسيلة للاطمئنان على سلامة قرار الائتمان ، والوافد الاساسي للمعلومات المقدمة لمتخذ القرار ووسيلة ملائمة لتوفير ظروف التأكد والتقليل من مخاطر قرارتها الائتمانية الى ادنى حد ممكن، وعلى الرغم من ذلك فإن البنوك تتعرض لمخاطر عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض وفوائدها سواء كان ذلك عن عمد او غير عمد، ولذا لابد من الاستعلام الجيد عن العميل ونشاطه، وبأخذ الضمانات الكافية وكذلك بتكوين المخصصات اللازمة .

اولا :طرح الاشكالية

تتوقف فعالية اداء فعالية اداء البنوك التجارية على الحكم في مختلف وظائفها وبالأخص الوظيفة المالية على اعتبار ان كل قرارات المتخذة داخل البنك لها انعكاسات مالية ، حيث تقوم بإتباع اساليب مختلفة للحصول على معلومات عن طالبي الائتمان ، وذلك من خلال القوائم المالية التي تشكل اساسا التحليل المالي ، ولعل من اكثر الأدوات استعمالا لدى البنوك في مجال تقنية التحليل المالي والتي تعتبر كأداة لتحليل المعلومات وكذا قياس المخاطر المالية التي من شأنها عرقلة السير العادي لعملية منح الائتمان لطالبيه ، فقرار منح الائتمان من اخطر القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على الادارة في البنوك التجارية ، ولا يقتصر دور التحليل المالي في الجانب تقييم اداء هذه الادارة فقط بل يتعدى ذلك الى جوانب اخرى عدة ، و ذلك لمعرفة لمراكز القوى ومراكز الضعف في المؤسسة طالبة الائتمان من البنك.

وعلى ضوء من ما سبق تتجلى لنا اشكالية موضوع البحث والذي يكون في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني للبنوك التجارية؟

ومن التساؤل الرئيسي تتبلور الاسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالتحليل المالي ؟ وماهي اساليبه و اهميته والاطراف المهتمة به ؟
- ماهي اسس تصنيف البنوك التجارية ؟ وما مفهوم الائتمان المصرفي ؟
- ما لمقصود بترشيد القرار الائتماني ؟
- هل يعتمد بنك القرض الشعبي على التحليل المالي في ترشيد قرارته الائتمانية ؟
- كيف يساعد التحليل المالي بنك القرض الشعبي بوكالة المسيلة في ترشيد القرار الائتماني ؟

ثانيا : فرضيات البحث

من اجل المساهمة في الاجابة على الاشكالية و التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية :

- يعتبر التحليل المالي احد الاساليب الهامة التي تساعد المسيرين على معرفة الصحة المالية لمؤسساتهم .
- يساعد التحليل المالي البنوك في ترشيد قرارتها الائتمانية .
- ترشيد القرار الائتماني يعني الثقة التي يوليها البنك الى شخص ما طبيعيا كان ام معنويا ، أي منح الائتمان الى هذا الشخص من عدمه .
- يؤدي اعتماد بنك القرض الشعبي الجزائري بوكالة المسيلة على التحليل المالي الى ترشيد قراته الائتمانية و ذلك بتحليل القوائم المالية الخاصة بعملائه طالبي الائتمان .

ثالثا : اهمية البحث

–اهمية التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

– تكمن اهمية الدراسة بانها تبرز ادوات التحليل المالي المعتمدة و مدى فعاليتها في ترشيد القرار القرارات الائتمانية لدى بنك القرض الشعبي و ذلك ضمان لحسن اداءه.

رابعا : اهداف الدراسة

يمكن صياغة الاهداف التي تسعى اليها الدراسة كما يلي :

- ابراز اهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية اتخاذ القرار الائتماني الرشيد

- التعرف على كيفية ترشيد القرار الائتماني على مستوى بنك القرض الشعبي وكالة المسيلة.
- التعرف على ادوات التحليل المالي المطبقة من قبل بنك القرض الشعبي بوكالة المسيلة ومدى اهميتها
- التعرف على قدرة المحللين الماليين في بنك القرض الشعبي بوكالة المسيلة على ترشيد القرار الائتماني.

خامسا : محددات البحث

تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة المسيلة اذ انه يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري ، فهو يعد من اهم البنوك في الجزائر ، وهذا لمعرفة استخدام التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني ، لذا قمنا بإجراء دراسة ميدانية على هذا البنك

سادسا : أسباب اختيار الموضوع

ان هذه الدراسة افرزت مجموعة من الاسباب يمكن تلخيصها في الآتي :

- يدخل الموضوع بصورة مباشرة ضمن اختصاصنا، وهذا يعتبر الدافع الاساسي لاختيار موضوعنا هذا.
- الموضوع ذو أهمية بالغة واثر كبير على الاقتصاد الوطني .
- رغبة الطالبان في دراسة المواضيع المتعلقة بالجانب المالي .
- ديناميكية الموضوع ، حساسيته واتساع مجاله مما يسمح بإجراء دراسات عديدة و مختلفة.
- التعرف على طبيعة و نوعية سير العمل داخل البنوك نظريا وتطبيقيا.

سابعا : الدراسات السابقة

من اجل اثراء الحقل المعرفي والمساهمة منا في تقديم اضافة في الميدان البحوث العلمية التي تدخل ضمن مجال التحليل المالي وترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات لتفادي التكرار، نذكرها فيما يلي:

1- دراسة الكحلوت،2005،بعنوان مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع –غزة–، ماجستير في إدارة المحاسبة والتمويل، بالجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، وقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قرارتها الائتمانية و

ماهي درجة الاعتماد والعوامل المؤثرة فيها، قد خلصت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات اهمها:

- ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي كأداة لترشيد القرار الائتماني من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان عبر التدريب و التأهيل المستمر.
- ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية بالدرجة الأولى.
- ضرورة التزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة طالبة الائتمان.

2- دراسة موسى،2010 ،بعنوان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، بالجامعة الاسلامية –غزة–،فلسطين، و قد هدفت هذه الدراسة الى الوقوف على الدور الذي تلعبه المحاسبة في ترشيد القرارات الائتمانية ، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات اهمها:

- زيادة قدرة موظفي الائتمان على تحليل المعلومات المحاسبية عن طريق التدريب المستمر.
- ضرورة قيام البنوك بإلزام الشركات بتقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها.
- الاعتماد على المعلومات المحاسبية لترشيد السياسات الائتمانية، وعدم الاكفاء بالضمانات المقدمة من طرف الشركة طالبة الائتمان عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

3–دراسة موسى،2010 ،بعنوان دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم ، دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، بالجامعة الاسلامية –غزة–،فلسطين، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات أهمها :

–وجود عدة اطراف تستفيد من عملية التحليل المالي عند اتخاذ قرارتها سواء من داخل المنشأة أو من خارجها تتفاوت من حيث اهتمام كل منها بنتائج عملية التحليل .

–الاهتمام بعملية التحليل المالي لما لها من دور فعال في بيان الوضع المالي للمنشآت، فضلا عن دوره في ترشيد قرارات الاستثمار.

–ضرورة الاهتمام بدقة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية و توافر الشفافية عند الإفصاح عن محتوياتها.

4- دراسة عمار اكرم عمر الطويل،2008 ،بعنوان مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في غزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، بالجامعة الاسلامية –غزة–، فلسطين، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج وتوصيات أهمها:

– تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدامها في جانب تقييم الأداء للمصارف و اتخاذ القرارات .

– ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي و خاصة في مجال التنبؤ بالتعثر، وتشجيع الموظفين على تلقي تلك الدورات.

ثامنا :منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كأسلوب لبيان القواعد المتعلقة بأدوات الدراسة التحليل المالي و آليات تطبيقها و دلالتها المالية و الفنية الى جانب دورها المالي في ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية، اضافة الى الاعتماد على المنهج الرياضي و الذي تم توظيفه في تحليل القوائم المالية و استخراج المؤشرات المالية ، و كذا الاعتماد على اسلوب دراسة الحالة لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة.

تاسعا : صعوبة الدراسة :

صعوبات كانت في الدراسة التطبيقية اكثر من جانب النظري وهذا نظرا التحليل المالي لملف الائتماني يوجب ادراج معلومات حساسة و غاية في الاهمية لذلك كان من الصعب الحصول على ملف ائتماني يشمل الدراسة المالية ، لان البنك يعتبرها افشاء سر المهنة من قبل البنك يؤثر بطريقة سلبية على سمعته لدى عملائه وبالتالي يفقد ثقتهم به .

عاشرا : هيكل الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة على التساؤلات تمت هيكلة البحث وتقسيمه الى ثلاثة فصول حيث يتناول كل فصل ما يلي :

الفصل الاول : الابعاد النظرية للتحليل المالي حيث تناول ماهية التحليل المالي وكذا القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي وكذا شروط ومحددات ومعايير التحليل المالي ، واخيرا تطرقنا الى مؤشرات واساليب التحليل المالي.

الفصل الثاني : ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية حيث تناولنا نشأة وتطور البنوك التجارية وكذا الائتمان المصرفي وكذا قرات منح الائتمان الضمانات المقبولة واخيرا ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي

الفصل الثالث : وهو دراسة حالة لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة وعلاقة تحليل المالي بترشيد القرار الائتماني وتناولنا تقديم بنك قرض الشعبي الجزائري ووكالة المسيلة والسياسة الاقراضية للبنك محل الدراسة و كذا دراسة حالة قرض استثماري لدى البنك محل الدراسة

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الامريكية والتي أدت ظروفه الى الكشف عن عمليات الغش التي مارستها بعض إدارات المؤسسات ذات الملكية العامة، الامر الذي اضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وهذا ما أدى الى التدخل وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه المؤسسات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات الى ظهور ما يسمى بوظيفة التحليل المالي في الإدارة المالية ، ومنذ ذلك الوقت والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى كثير من مستعمليه ، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي وأهمية ، وذلك لما يقدمه من المعلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم الائتمانية ، ومن اجل التعرف على أهمية التحليل المالي قسم هذا الفصل الابعاد النظرية الى التحليل المالي الى اربع مباحث هي :

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي

المبحث الثالث: شروطه، مقوماته، محددات ومعايير التحليل المالي

المبحث الرابع: مؤشرات وأساليب التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعد التحليل المالي من اهم الادوات التي تساعد المؤسسات في تقييم وترشيد قراراتها،وسوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم التحليل المالي، خطوات التحليل المالي وأنواعه وأهداف وأهمية التحليل المالي وأخيرا القواعد العامة ومجالات التحليل المالي

المطلب الأول: تعريف التحليل المالي وأنواعه

سنتطرق في هذا المطلب الى أنواع التحليل المالي لكن قبل ذلك سنتطرق الى مفهومه.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

أ–يمكن تعريف التحليل المالي بأنه عبارة عن " عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما ، للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر ، و ذلك في تشخيصأي مشكلة موجودة (مالية او تشغيلية)[1].

ب–و يعرف أيضا بانه " مجموعة من التقنيات و الأساليب التي تسمح بالبحث عن كيفية حفاظ مؤسسة على توازن هياكلها المالية سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط و الطويل "[2]

ج–و يعرف كذلك على أنه " دراسة البيانات و المعطيات المحاسبية و المالية المختلفة للمؤسسة بهدف الوصول الى تشخيص صحيح

1– مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الاردن ،2011، ص 232.

2– عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص206.

لوضعيتها المالية المتعلقة بدراسة و تفسر كافة البيانات و المعطيات المحاسبية و الاحصائية الخاصة بها ، و ذلك لاتخاذ القرار الرشيد "[3] .

مما سبق يمكن تعريف التحليل المالي عن أنه تشخيص للوضعية المالية لمؤسسة ما من خلال تحليل البيانات و المعلومات المتاحة بهدف أتخاذ القرارات و ترشيدها ، و ذلك بتحديد نقاط الضعف و معالجتها ، و الحفاظ على نقاط القوة ، و تدعيمها مستقبلا .

الفرع الثاني :أغراض التحليل المالي[4]:

ان عملية التحليل المالي يمكن ان تتم أو تجرى لعدة اغراض تختلف هذه الاغراض تبعا لتعدد و تنوع الاهداف و الجهات التي تقوم بالتحليل المالي ، فعلى سبيل المثال يقوم مانحو الائتمان (الدائنين + المقرضين) بتحليل المالي في الغالب لغرض دراسة التدفقات المالية المستقبلية للمؤسسة ، و ذلك للوقوف على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الخارجية ، في حين تكون أغراض التحليل المالي بالنسبة للملاك هي تقييم اداء ادارة المؤسسة و كفاءتها في المحافظة على أموالها ، و بالنسبة للمشتركين فهم غالبا ما يهتمون بتقييم معدل الربحية لأسهم المؤسسة ، و من الناحية الاخرى فإن الاطراف الاخرى فان الاطراف الداخلية قد تستخدم التحليل المالي لغرض تقييم عمل الادارات المختلفة للمؤسسة و الرقابة الداخلية ، و التوقف عند الوضع المالي و نتائج عمل المؤسسة ، و بشكل عام يمكن أن تكون أغراض التحليل المالي أحد أو بعض النقاط التالية :

اختيار مدى كفاءة عمليات المؤسسة لحل التحليل وتقييم ربحيتها

تقييم الوضع المالي للمؤسسة و تحديد مركزها الائتماني .

– تقييم أداء الادارات المختلفة للمؤسسة .

3- حنفي عبد الغفور، أساسيات والإدارة المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 77.

4- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي وشركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009, ص22.

– تقييم أداء المؤسسة مقارنة بالمؤسسات المماثلة في نفس القطاع(وضعها التنافسي، توفير البيانات والمؤشرات الكمية التي تساعد في التخطيط)

– توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المؤسسة .

– دراسة و تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار (الفشل المالي)

المطلب الثاني : أهداف وأهمية التحليل المالي

للتحليل المالي أهمية بالغة في ابراز نقاط القوة و الضعف في المؤسسة ، و سنتطرق في هذا المطلب لأهداف التحليل المالي ثم أهميته .

الفرع الأول : أهداف التحليل المالي

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي[5] :

–تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و زيادة القيمة الحالية .

–متابعة الخطة الاستثمارية الموضوعة .

–بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة ، قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمؤسسة القائمة و الجديدة .

و للتحليل المالي أهداف أخرى و هي[6]

–تقييم النتائج المالية.

–تعظيم ثروة المؤسسة بالنسبة لمالكيها والى تحقيق جملة من الأهداف المالية تتدرج كلها تحت هدفين أساسين هما :

5- خالد التوفيق الشمبري، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 55

6- وليد الناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الاثراء والمكتبة الجامعية، الشارقة، الاردن، 2009، ص 14.

التوازن المالي و المردودية .

لذلك فان موضوع التحليل المالي يختلف باختلاف الغرض من التحليل مما تطلب لكل هدف من أهداف التحليل بيانات معينة و تعتبر المادة الأولية لصناعة المعلومة المرتبطة . بموضوع التحليل .

الفرع الثاني : أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي[7] :

-يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسات المختلفة ، و بغض النظر عن طبيعة عملها

- يساعد التحليل المالي في تقييم المؤسسات و تقييم الأداء بعد إنشاء المؤسسة ، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة .

- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسة الاقتصادية ، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الاعمال ، و بالتالي اتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة .

اذ يوجد أطراف يهمها الاطمئنان على مصالحها ، و هذه الاطراف هي[8] :

1- إدارة البنك : تهتم ادارة البنك بالتحليل المالي لا هداف التخطيط و الرقابة ، فتضع معايير و نسب معينة تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها و العمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتهابالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط و تصحيح مسارها ، و تستطيع ادارة البنك من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الاموال لديها و مدى تحقيقها للأرباح و متطلبات السيولة .

7- وليد الناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 16.

8- زياد رمضان محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص 263.

2- البنك المركزي : من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار و مراقبة عمليات الائتمان سواء من حيث الرقابة الكمية او النوعية ، وحتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على البنوك .

3- المساهمون :حتى يتمكن المساهمين من معرفة مصير استثماراتهم لابد لهم من الاطلاع على نتائج أعمال البنك و ميزانيته ، و كذلك على المعدلات و النسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم .

4- المودعون : للمودعين ايضا مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة و التأكد من عدم التعرض الى مخاطرة كبيرة في توظيفاته حتى لا يتعرض البنك الى هزة عنيفة قد تؤثر على وضعه المالي في السوق .

مما سبق يمكن استخلاص ان المحلل المالي يقوم باستعمال المبادئ الرياضية و المالية المعرفة ، و ذلك للقيام باحتساب النسب المالية ، و ذلك من اجل اتخاذ القرارات بناء على فهمه و تفسيره للنتائج المتحصل عليها في التحليل المالي .

المطلب الثالث : خطوات التحليل المالي و أنواعه

يمر التحليل المالي بخطوات و أنواع متعددة و ذلك تبعا لمراحل مختلفة و سنتطرق لخطوات التحليل و من ثم أنواعه في ما يلي :

الفرع الأول : خطوات و مراحل التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المرور بمراحل و خطوات اساسية و متعددة و يمكن ان تختلف هذه المراحل من تحليل لأخر و يمكن ايجازها بثلاثة مراحل هي[9] :

أولا : مرحلة الاعداد و التحضير : هي مرحلة أساسية يبدا المحلل العمل بها بمجرد إسناد المهمة اليه او استلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من الاطراف الداخلية او الخارجية ، و تكتسب هذه المرحلة اهميتها من خلال الاعداد والتحضير الجيدين الذين سيؤثران ايجابا على عملية تنفيذ التحليل ومخرجاته ، ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية :

1 – تحديد الهدف من التحليل : وهي أهم خطوات المرحلة الأولى ، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل أسلوب التحليل ، والمعلومات الواجب جمعها ويقوم المحلل بتحديد الغرض من التحليل مثلا : يرغب بالتعرف على ربحية المؤسسة ، كذلك سياسات توزيع الأرباح .....الخ .

2 – مدى و نطاق التحليل : بعد تحديد الأهداف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى و نطاق التحليل على مؤسسة واحدة ؟ ، و هل يكون التحليل لسنة واحدة ام عدة سنوات ؟

ثانيا : مرحلة التحليل : و هي المرحلة الاساسية التي يبدا المحلل من خلالها بمعالجة المعلومات و البيانات المتوفرة بما يخدم أهداف التحليل ، و تتكون هذه المرحلة من الخطوات :

1 – إعادة تبويب و تصنيف المعلومات : و هي خطوة بالغة الاهمية ، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل و مساعدته على التركيز في تحليله للوصول الى نتائج دقيقة تحقق الفائدة و الأهداف .

9- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 76-88.

2 – إختيارالاداة الملائمة للتحليل : يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل، لما يشكله ذلك من اثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق بين الأداء و أهداف التحليل و بين الأداء و المعلومات المتوفرة من جهة أخرى .

3 – تحديد الانحرافات و أسبابها : و هي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل نتيجة مقارنة الارقام أو النسب الخاصة بالمؤسسة ، و تكمن أهمية رصد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل المالي .

ثالثا : مرحلة الاستنتاجات و التوصيات (كتابة التقرير) : و هي اخر مراحل التحليل المالي و لعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة من اعداد و تحضير و تحليل ، و يتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكلف بأجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات و الحقائق التي تم الوصول اليها من قبل المحلل و يكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك اعتمادا على ارشادات تتمثل في : البساطة و الوضوح في عرض الحقائق و الاستنتاجات التي توصل اليها التحليل ، الايجاز و التركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل ، اقتراح الحلول و التوصيات اللازمة .

اذن يمكن ايجاز خطوات التحليل المالي فيما يلي[10] :

1 – التأكد من وجود اجراءات التكليف و فجواها و سلامتها .

2 –التعرف على الهدف من التحليل .

3 – تحديد نطاق التحليل

4 – تحديد المدخلان لعملية التحلل .

5 – التأكد من تطبيق المبادئ العملية و الفروض المنطقية في كافة مراحل العمل المحاسبي .

6 – اعادة تبويب القوائم المالية

10– حسن سمير عيشة، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2010، ص 29.

7 – اختيار الاساليب و الأدوات المناسبة و الملائمة .

8 – اعداد خطة العمل و البرنامج .

9 – تنفيذ الخطة و البرنامج ن ثم الرقابة على التنفيذ .

10 – الاستنتاجات و كتابة التقرير .

الفرع الثاني : أنواع التحليل المالي

يقوم التحليل المالي على اساليب متنوعة ، فالتحليل المالي يمكن ان يتم بواسطة المحلل الداخلي للمؤسسة ، او بواسطة أطراف خارجية ، من هنا يمكن تصنيف التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي الى[11] :

اولا : التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بالعمل : و الذي ينقسم بدوره الى :

1 – تحليل مالي داخلي : يقوم به موظف او ادارة او مؤسسة ، بناء تكليف من ادارة المؤسسة ، و غالبا ما يهدف التحليل المالي الى الحصول على معلومات تساعد اتخاذ القرار المتعلق بـ :

–تقييم الوحدات الاقتصادية

–متابعة تنفيذ الخطط

–تحديد المركز الائتماني للمؤسسة على سبيل المثال للحصول على قروض من مؤسسة اخرى او معرفة قدرة ادارة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها .

2 – التحليل المالي الخارجي : هو التحليل الذي تقوم به الاطراف من خارج المؤسسة ، و تتعدد هذه الاطراف بتعدد الأطراف القائمة بالتحليل و أغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين او مقرضين او غير ذلك ، و يتم التحليل المالي بناء على ما يتحصل عله المحلل من بيانات و معلومات عن المؤسسة محل التحليل .

11- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 34

ثانيا : التحليل من وجهة الشمولية : و ينقسم الى[1] :

1-التحليل المالي الشامل : في الغالب يتعلق بدراسة و تحليل المركز المالي و نتائج الاعمال لمؤسسة ما ككل ، و ذلك بهدف الحصول على معلومات و مؤشرات تنفيذ تفيد المهتمين بأنشطة المؤسسة ، و ذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام .

2-التحليل المالي الجزئي: فهو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من اجله القيام بعملية التحليل ، و بالتالي قد يكون التحليل جزئيا لمعالجة ظاهرة او مشكلة معينة بالمؤسسة مثل : أسباب تدني مستوى الربحية او تجنب العسر المالي .

هناك نوعين من التحليل المالي و هما التحليل الافقي و التحليل العمودي[2]

1-التحليل الأفقي : يقصد به مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية ، حيث يساعد التحليل الافقي في تحديد المجالات التي يحدث فيها الاختلاف على نطاق واسع ، يتطلب الأمر بحثه و من المهم ان يتم بيان كل التغيرات في القيمة النقدية و في النسب المئوية ايضا .

التحليل العمودي (الرأسي) : يعرف عن طريق التعبير عن كل بند في القوائم المالية كنسبة لبند واحد معين يشار اليه بمبلغ الاساس و الذي يساوي 100 % ، و هو يعادل اجمالي الأصول في قائمة المركز المالي ، و ايرادات التشغيل في قائمة الدخل ، و صافي الزيادة في النقدية خلال الفترة .

1- محمد المبروك أبو زيد، المرجع السابق، ص 36.

2- محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، 2011، ص ص 40-41.

المطلب الرابع: القواعد العامة التي تحكم التحليل المالي

سنتطرق أولا الى القواعد العامة ثم مجالاته

الفرع الأول : القواعد العامة التي تحكم التحليل المالي

ان تبني أي طريقة في ميدان التحليل المالي يتطلب احترام بعض القواعد التي تسمح بتجانس الدراسات المالية و التوصل لتحقيق الأهداف المسطرة و هي[1] :

-يجب ان يكون التحليل المالي شاملا ، هذا يعني أنه لا يتوقف على الدراسات المالية للوظيفةما ، لكن يجب تصوره على شكل تشخيص شامل لمختلف هياكل المؤسسة .

-التحليل المالي غير محدد بالزمن ، لكن يمتد على عدة دورات حتى توقف نشاط المؤسسة .

-يستعمل التحليل المالي في اعداد الدراسات المقارنة بين مجموعة من المؤسسات تنتمي الى نفس قطاع النشاط ، تسمح هذه المقارنة من تحديد مكانة المؤسسة بالنسبة لمعايير المهنية او بالنسبة لموقع المساهمين .

- إن تشعب متغيرات مجال تطبيق التحليل المالي تتطلب احترام نوعا من المنهجية ، مرحلة تلو الاخرى .

الفرع الثاني : مجالات التحليل المالي(استعمالاته)

يستعمل التحليل المالي لتعرف المؤسسات موضوع التحليل و اتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة اغراض متعددة اهمها[2] :

1- خميسي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 48.

2- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 233-234.

أولا : التحليل الائتماني : يقوم بهذا التحليل المقترض و ذلك بهدف التعرف على الاخطار الموقع ان يوجهها في علاقته مع المقترض ، و تقييمها و بناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا الى نتيجة هذا التقييم ، و تقدم مختلف أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل .

ثانيا : التحليل الاستثماري :ان افضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات و اسناد القرض ، و لهذا الامر اهمية بالغة لجمهور المستثمرين من افراد و مؤسسات تنصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم و كفاية عوائدهم .

اما باقي الاستعمالات هي[1] :

ثالثا : تحليل الاندماج والشراء : ينتج عن الإندماج والشراء تكوين مؤسسة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام مؤسستين اقتصاديتين او اكثر معا ، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما او لاحدهما ، و في حالة الرغبة في شراء مؤسسة أخرى ، تتولى الادارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل الغرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته .

رابعا : تحليل تقييم الاداء : تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية ، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة ، و كفاءتها و ادارة موجوداتها و توازنها المالي و سيولتها و الإتجاهات التي تتخذها في النمو ، ومن جدير الذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الاطراف التي لها علاقة بالمؤسسة

مثل : الادارة ، المستثمر ، و المقرضين .

خامسا : التخطيط : تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة و ذلك بسبب عملية التخطيط بوضوح تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق .

1- عبد الحليم كراجة وآخرون، الغدارة والتحليل المالي، ط2، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 160.

المبحث الثاني : القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي

أصبح التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تفيد الأمور المالية ، هذا ما أدى الى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل مفصل و عملي ، و ذلك اعتمادا على القوائم المالية للمؤسسات ، و سنتطرق في هذا الى تعريف القوائم المالية ، أنواعها ، تحليلها و اخيرا الى مستويات تحليل القوائم و نقاط ضعفها .

المطلب الأول : تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها : عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لمؤسسة معينه ، هذه القوائم تعطي ملخصا عن الوضع المالي و ربحية هذه المؤسسة على المدى القصير و المدى البعيد[1] ، و تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، و تنقسم هذه المخرجات الى قسمين : القسم الأول قوائم مالية اساسية و هي قوائم يتعين على المؤسسات ان تقوم بأعدادها و الافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحابها و المستفيدين ، أما القسم الثاني : قوائم مكملة للقوائم الاساسية هي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل مؤسسات بناء على ظروف معينة[2] .

اذن فالقوائم المالية تعد على فترات زمنية مختلفة حيث تعكس صورة المؤسسة ، اذ يجب على المؤسسة الافصاح على هذه القوائم بشكل دوري .

المطلب الثاني : أنواع القوائم المالية

للقوائم المالية انواع متعددة نذكر منها :

1- محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 196.

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارنة، مرجع سابق، ص 28

الفرع الاول : قائمة الميزانية[1]

يطلق البعض على الميزانية التي تعدها المؤسسة في نهاية كل فترة مالية قائمة المركز المالي ، و البعض الاخر يطلق عليها الميزانية و بشكل عام : يمكن القول قائمة المركز المالي أو الميزانية تعد من أجل بيان الوضع المالي في تاريخ معين ، و يتطلب بيان الوضع المالي للمؤسسة ، اذن فالميزانية هي عبارة عن كشف مالي منظم بين ممتلكات المؤسسة و الالتزامات القائمة عليها في نقطة معينة في حياة المؤسسة .

من خلال ما سبق ذكره يمكن إبراز أهم خصائص الميزانية في الآتي :

-تأخذ الميزانية شكل بيان أو كشف يحتوي على جرد أرصدة كل الحسابات التي مازالت مفتوحة بالدفاتر بعد إعداد الحسابات الختامية .

-إن هذا الكشف يحتوي على ما يملكه المشروع و الالتزامات القائمة عليه في تاريخ معين ، و ارصدة هذه الحسابات قد تزيد او تنقص بعد أو قبل هذا التاريخ.

-إن محتوى هذا الكشف أو البيانات معروضة بطريقة منهجية معينة ، حيث يتم تصنيف البيانات بالكشف الى مجموعات متجانسة تسهل عملية قراءة القائمة المالية .

و تهدف هذه القائمة بشكل اساسي الى الإفصاح عن أصول و خصوم و حقوق الملكية للمؤسسة ما في لحظة معينة ، لذا فان القائمة تعطي صورة فوتوغرافية عن هذه العناصر في هذه اللحظة المحددة[2].

و يوضح الجدول الموالي الميزانية المحاسبية حسب نظام المالي الجديد

الجدول رقم (01) : الشكل القانوني للميزانية

1- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 58

2- عزمي يوسف الخطاب، الضرائب ومحاسبتها، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 81.

الأصول	المبلغ الاجمالي	الاهتلاكات و المؤونات	المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ
التثبيتات المعنوية				راس مال تم لصداره و غير مستعان به	
التثبتات العينية				علاوات و احتياطات ،احتياطات مدمجة	
اراضي و مباني				فرق اعادة التقييم	
تثبيتات عينية اخرى				نتيجة صافية	
تثبيتات ممنوح امتيازها				رؤوس اموال خاصة اخرى ترحيل من جديد	
تثبيتات يجرى انجازها				حصة الشركة المدمجة	
التثبيتات المالية				مجموع رؤوس الاموال	
السندات الموضوعة موضع المعادلة				قروض و ديون مالية	
المساهمات الاخرى سندات اخرى مثبتة				ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	
القروض و الاصول غير الاخرى				ديون اخرى غير جارية	
ضرائب مؤجلة على الاصول				ديون تجاه الشركاء و الشركات الحليفة	
مجموع الاصول غير الجارية				مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	
				مجموع الخصوم غير الجارية	
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ				موردون و حسابات ملحقة	

			ضرائب	
			ديون اخرى	
			خزينة سالبة	
			مجموع الخصوم الجارية	
			المجموع العام للخصوم	

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ص ص 28 – 29

الفرع الثاني : جدول حساب النتائج

يسمى أيضا بقائمة حسابات الأرباح و الخسائر ، و يمكن تعريف هذه القائمة بانها[1] :

بيان يلخص إيرادات و مصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها و ما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح و خسائر ، و عليه يمكن التعرف على مكونات جدول حساب النتائج من خلال ما يلي :

أولا: الايرادات : تعتبر الايرادات البند الرئيسي في قائمة جدول حسابات النتائج ، و يتم الحصول عليها من بيع المنتجات سواء كانت سلعا أو خدمات أو إيجارات ، أو بيع جزء من الموجودات ، مثل رقم الاعمال ، تغيير مخزونات المنتجات المصنعة المنتجات قيد التصنيع ، الانتاج المثبت ، إعانات الإستغلال ، .....الخ .

ثانيا : النفقات : وهي التكاليف أو المصروفات التي تدفعها المؤسسة للحصول في المقابل على الإيرادات و أهم بند في مجموعة التكاليف هي تكلفة المبيعات التي تتحملها لشراء مستلزمات العملية الإنتاجية مثل : المواد الخام ،

1- علي عباس، مرجع سابق، ص ص 39-40.

ثالثا : صافي الدخل : يحسب بطرح حاصل جمع بنود النفقات من مجموع الإيرادات أكثر من نفقات فمعناه أن المؤسسة حققت ربحا ، و إن كانت اقل فمعنى ذلك أنها حققت خسارة.

صافي الدخل = الايرادات – النفقات

ويمكن ان تعد قائمة جدول حسابات النتائج بأبسط صورها على النحو التالي :

الجدول رقم (02) : الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج

رقم الحساب	اسم الحساب	مدين	دائن
70 72 73 74	رقم الاعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة المنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال		
1	انتاج السنة المالية		
2	استهلاك السنة المالية		
3=1-2	القيمة المضافة للاستغلال		
63 64	اعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		
75 65 68.78	المنتجات العملياتية الاخرى الاعباء العملياتية الاخرى المخصصات الاستهلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة		
5	النتيجة العملياتية		
76	المنتوجات المالية		
66	الاعباء المالية		
6	النتيجة المالية		
7=5+6	النتيجة العادية قبل الضرائب		

698،695،692،693	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		
	مجموع المنتجات الانشطة العادية مجموع اعباء الانشطة العادية		
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
77 67	العناصر غير العادية(منتجات) العناصر غير العادية(اعباء)		
9	النتيجة غير العادية		
10	النتيجة الصافية للسنة المالية		
	حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		
11	النتيجة الصافية للمجموع		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 19 ، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009 ، ص : 34 .

و لقد زاد اهتمام المحاسبة بقائمة جدول حسابات النتائج كمنتج أساسي لكونها تعطي المؤشرات الاساسية لقياس كفاءة استخدام المصادر الاقتصادية و كذا التنبؤ بمدى نجاح المؤسسة الاقتصادية في المستقبل أو فشلها[1] .

المطلب الثالث : تحليل القوائم المالية و أهدافها

اصبح التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة التي تفيد الامور المالية ، لذا سنتطرق فيما يلي الى تحليل القوائم المالية و أهدافها .

الفرع الأول : تحليل القوائم المالية

1- عزمي يوسف الخطاب، مرجع سابق، ص 84

يعتبر تحليل القوائم المالية عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي . تهدف إلى تقويم المعلومات من واقع القوائم المالية المنشورة و معلومات مالية أخرى ، أو هي عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة بهدف تشخيص أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس و الانحراف المحاسبي[1] .

و يرى المحاسبون أن افضل موضع يمكن أن يبدأ منه في عملية تحليل القوائم المالية هو تحديد مناطق العمليات الحرجة ، و لوحظ ان البيانات المالية المعدة من جهة نظر المحاسبة المالية في الاساس هي بيانات تاريخية تقوم بعرض اصول المؤسسة و خصومها في الميزانية و ايراداتها و مصروفاتها في قائمة حساب النتائج ، هذه البيانات المالية تفيد بما حدث في المؤسسة خلال فترة محددة أو عدة فترات[2] .

الفرع الثاني : أهداف تحليل القوائم المالية تكمن أهداف تحليل القوائم المالية فيما يلي[3] :

-معرفة الوضع المالي للمؤسسة .

-الحكم على القدرة الكسبية للمؤسسة.

-الحكم على كفاءة الاداء المالي التشغيلي في المؤسسة .

و هناك أهداف أخرى وهي[4] :

-وضع الخطط المستقبلية و أحكام الرقابة الداخلية .

-التعرف على نقاط الضعف في المؤسسة و اقتراح الحلول.

المطلب الرابع : مستويات تحليل القوائم المالية و نقاط الضعف من التحليل

1- ايمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 135.

2- محمد عبد الخاق، مرجع سابق، ص 136.

3- أيمن شنطي وآخرون، مرجع سابق، ص 72

4- مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص 72.

تحليل القوائم المالية عملية اجرائية ، اذ هناك مستويات لتحليل هذه القائم ،ما انه لديه نقاط ضعف في تحليلها .

الفرع الاول : مستويات تحليل القوائم المالية

يقوم المحلل بأجراء تحليله في ظل مستويات ثلاثة أساسية ، يمكننا نوجزها فيما يلي[1] :

اولا : التحليل المالي للقوائم على مستولى المؤسسة : حيث يقوم المحلل بجمع كل المعلومات الضرورية و متعلقة بالمؤسسة نفسها ، من مدى ربحية المؤسسة ، سيولتها و هيكلها التمويلي ، كل ذلك يتم إنجازه بأشكال مختلفة فأما يقوم بأجراء التحليل بالنسب أو التحليل المقارن بين سنوات عدة .

ثانيا : تحليل القوائم المالية على مستوى القطاع : هو تحليل المؤسسة بهدف اعتبار القطاع مهم لما تنتمي اله ، و يتم تحليل القوائم المالية للمؤسسة و مقارنتها بقوائم مالية لمؤسسة اخرى في نفس القطاع تماثله في الحجم و النشاط ، أو بواسطة المعيار الصناعي الخاص بالقطاع ، و بالتالي الحكم على اداء المؤسسة و التعرف على نقاط ضعفه و نقاط قوته .

ثالثا : تحليل القوائم المالية على مستوى العام : و يشمل تحليل شامل لكل المؤسسة حيث يقوم بدراسة المؤسسة و ظروفها الاقتصادية ، و ظروف القطاع الذي ينتمي اليه ، و قد ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول .

الفرع الثاني : نقاط الضعف في تحليل القوائم المالية

على الرغم من كل ما قدمه تحليل القوائم المالية من فوائد على صعيد المؤسسة و اتخاذ القرار ، الا انه يجب الاشارة الى أن هناك أوجه قصور و ضعف في تحليل القوائم المالية يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل ،

ويمكن التعرف على نقاط الضعف و القصور و ذلك بالرجوع الى عدة اسباب و هي[1] :

1- أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 135-136.

اولا نقاط ضعف ناشئة عن القوائم المالية المنشورة : تعتبر القوائم المالية مصدر أساسيا و مهما من مصادر المعلومات التي يستند عليها التحليل المالي ، بل و هي المصدر الرئيسي له ، و تتكون هذه القوائم كما قلنا سابقا من قائمة الميزانية و جدول حساب النتائج ، حيث تعد هذه القوائم طبقا لمبادئ و الفروض المحاسبية التي بالرغم من اتفاق مجموعة من المحاسبين عليها ، الا ان هناك الكثير من التحفظات و نقط الضعف فيها مما أثر و بشكل مباشر على محتويات قائمتي الميزانية و جدول حساب النتائج .

ثانيا : نقاط ضعف ناشئة عن كون المحلل المالي من خارج المؤسسة : يجب على المحلل المالي كونه شخص خارج المؤسسة ، ان يعتمد و بشكل أساسي على القوائم المنشورة فقط ، أما البيانات الاخرى الغير المنشورة و الهامة بالنسبة للتحليل المالي فانه لا يمكن الحصول عليها و استخدامها ، مما يضعف نتائج تحليله ، و عكس ذلك اذا كان المحلل من داخل المؤسسة .

ثالثا : نقاط ضعف ناتجة الادارة و الاسلوب المستخدم في التحليل : هناك عدة ادوات اساليب تستخدم في التحليل يستخدمها المحلل لا نجاز عمله و تحليله ، و قد تنشأ نقاط الضعف من خلالها ، فالتحليل العمودي له نقاط ضعف ، كذلك الحال بالنسبة للنسب المالية ، لذا يجب على المحلل المالي عند استخدام أي من هذه الأدوات و الأساليب الاخذ بعين الاعتبار نقاط ضعفها .

المبحث الثالث : شروط مقومات ، محددات و معايير التحليل المالي

من المفيد التعرف على الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي و الذي سنتناول فيه شروط ومقومات و محددات التحليل المالي ، والى خصائص و أنواع معايير التحليل المالي و أخيرا الى الجهات المستفيدة من التحليل المالي .

المطب الاول : شروط التحليل المالي

1- أيمن الشنطي وآخرون، المرجع السابق، ص 144.

لضمان دقة و مصداقية التحليل المالي في التعبير عن الوضع المالي للمؤسسة يجب توفر الشروط التالية[1] :

-مرونة التحليل المالي في قياس التغيرات الحاصلة في الفترات المالية .

-شمولية التحليل المالي لا نشطة المؤسسة ، حيث تظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة و قد يتم توجيه التحليل جزئيا لخدمة نشاط معين أو اتخاذ قرار معين في نشاط محدد.

-كون التحليل المالي اقتصادي في الكلفة و الجهد و الوقت لقياس المتغيرات ضمن فترة زمنية محددة .

-استجابة التحليل المالي لقياس التنبؤ في المستقبل و ليس على الظروف التاريخية للمؤسسة فقط ، وأن يكون هذا القياس قصير الاجل أو طويل حسب متطلبات المؤسسة في توقعات التدفقات النقدية.

-استجابة التحليل المالي لسرعة القياس و الانجاز لتجاوز التقادم على البيانات و المعلومات .

-تطور الأساليب و الأدوات للتحليل المالي مع التقدم العلمي و التكنلوجي ، و الاتصالات التي يشهدها العالم في عصر العولمة ،

المطلب الثاني : مقومات التحليل المالي و محدداته

حيث ينبغي في التحليل المالي شروط معينة ، و كذلك مقومات و محددات للتحليل المالي ، و التي سنذكرها فيما يلي :

الفرع الأول : مقومات التحليل المالي

1- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، مرجع سابق، ص 101.

التحليل المالي كأي فرع من فروع المعرفة الانسانية يستند الى مجموعة من مقومات بهدف من خلالها الى تحقيق أغراضه النظرية و العلمية ، ولعل أبرز هذه المقومات هي[1] :

-الوصول الى الأهداف العلمية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل ، لابد للمحلل ان يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها ، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات التي يعتمد عليها المحلل .

-لتحقيق غايات التحليل بدقة و مصداقية لابد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية ، أي ان نتائج العملية و مدى دقتها تتوقف على دقة و مصداقية البيانات التي يعتمد عليها المحلل .

-تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكافة بظروف المؤسسة الداخلية و الخارجية قبل القيام بتحليل بيانات المؤسسة ، بالإضافة الى ذلك لابد و أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا و عمليا مناسبا ' و يتميز بخصائص المقدرة ، و ذلك الى غاية الوصول لغايات التحليل و تفسير النتائج التي يتوصل اليها لاستقرار المستقبل .

الفرع الثالث : محددات التحليل المالي

بالرغم من أهمية التحليل المالي و قدرته على المساعدة في التعرف على المركز المالي للمؤسسة ، الا أن هناك كثير من المحددات للتحليل المالي التي يتعين على المحلل بذل الجهود اللازمة للتغلب عليه وهي كالتالي[2] :

-تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة .

-درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب

- كمية ونوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل

1- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التجليل المالي والانتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 11.
2- حليمة خليل الجرجاوي، مرجع، ص ص 45- 46.

– دخول بعض الاحكام الذاتية في اعداد القوائم المالية مثل أحكام المتعلقة بالإستهلاك و تقييم البضائع و احتياطي الديون المشكوك فيها

– اختصار البيانات المالية في القوائم المالية فيما يحل من قدرت المحلل الخارجي على الإستنتاج الدقيق .

– غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في اعداد البيانات المالية

– موقع الشركة ونوعها

– عدم اظهار القوائم المالية لنشاطات الادارة و خطط توسع و العلاقات مع الموردين و المقرضين .

المطلب الثالث : خصائص و أنواع معايير التحليل المالي و إستخداماته

للتحليل المالي معايير مختلفة ، وهذه المعايير لها خصائص و استخدامات سيتم التطرق اليها فيما يلي :

الفرع الاول : المعايير المعتمدة في التحليل المالي

من المعروف بين الاوساط المالية ان نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لذا لابد من القائم بعملية التحليل الاعتماد على معايير للحكم على كفاءة التحليل المالي ، فمن المعايير شائعة الاستخدام[1] :

أولا : المعيار المطلق : نقيس كفاءة سيولة المؤسسة في الأجل القصير ، ويؤخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوأها تقارن القيمة المماثلة للمؤسسة مع هذه القيمة و من المعايير الشائعة في هذا المجال هي معيار تداول و معيار نسبة السيولة .

[1]– عدنان تايه النعيمي، ارشد التميمي، مرجع سابق، ص 30.

ثانيا : معيار الصناعة : و يستخدم هذا المعيار لقياس وضع المؤسسة ضمن القطاع الذي تعمل فيه ، كما يمكن ان يكون المعيار غلى المستوى النوعي للصناعة ، عادة هذا المعيار يعد من قبل جهات خارجية مثل : بورصة الأوراق المالية ، بعض مؤسسات خدمة الإستثمار و غيرها

ثالثا : المعيار المستهدف : اذ تعد الادارة مسبقا و ضمن خططها المستقبلية مؤشرات مستهدفة تسعى الى الوصول اليها ضمن الخطة ، وعليه تتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي .

رابعا : المعيار التاريخي : اذ يعتمد على أداء المؤسسات للسنوات السابقة أو لسنة الأساس ، وهذا يعكس مدى تصور في أنشطة و فعاليات المؤسسة و يمكن استعمال هذا المعيار في الحالات التالية[1] :

-في حالة توفر معايير أخرى بديلة مثل معايير نمطية أو صناعية

-عدم وجود صناعات أخرى متشابهة من أجل المقارنة بينها .

-صعوبة التعرف على اتجاه المؤسسة على مدى الزمن .

الفرع الثاني : خصائص المعايير و استخداماتها

أولا : الخصائص : حتى يكون المعيار معنى ما او يكون مقبول ، لابد من ان يتصف بالخصائص التالية[2] :

1-أن يتصف بالواقعية ، أي امكانية تنفيذه لا ان يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه ، و لا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول اليه بسهولة .

1- محمد عبد الخالق، الادارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 213.

2- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 242.

2-أنيتصف معيار بالاستقرار النسبي ، وان كان هذا لا يمنع من ادخال تعديلات عليه اذ ادعت الظروف الى ذلك بعد اجراء دراسات لازمة

3-ان يتصف بالوساطة والوضوح و سهولة التركيب ان لا يتحمل اكثر من معنى

ثانيا : استخدامات معايير التحليل المالي :

تستخدم المعايير للغايات التالية[1] :

1-اعطاء نسبة مطلقة او رقم مطلق، معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوئه.

2-يستعمل كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي الى ابراز الانحرافات التي تدفع المحلل الى البحث عن الاسباب المؤدية الى هذه الانحرافات .

المطلب الرابع : الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تنطلق أهداف التحليل المالي من الاطراف المستفيدة من التحليل و التي عادة ما تكون داخل المؤسسة او خارجها ، و سنتطرق اليها فيما يلي[2] :

الفرع الاول : ادارة المؤسسة

تساعدها نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية و حتى السياسة العامة و كذلك تمكن من القيام بأعمال الرقابة و التخطيط و تقييم الاداء .

الفرع الثاني : عمال المؤسسة

تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة و الجزء الذي سيعود عليهم من الأرباح في شكل مكافآت او خدمات اجتماعية ، او في شكل زيادة في

1- أيمن الشنطي وآخرون، مرجع سابق، ص 132.

2- زعيب مليكة، بشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 17-18.

الاجور ، بالإضافة في الحكم على مدى امكانية المؤسسة ، التي ينتمون اليها لضمان مناصب عملهم مستقبلا ، خاصة اذا كانت هناك لبوادر البطالة

الفرع الثالث : الدائنون :يعتبر الدائنون و البنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي في المؤسسة و مدى قدرتها على سداد التزاماتها على المدى القصير و الطويل .

الفرع الرابع : المساهمون : يستفيد المساهمون من تقدير درجة مساهمتهم و خطر الخسارة التي يمكن التعرض لها ، و بالتالي ينصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الارباح حاليا و مستقبلا و كذا درجة نموها من سنة الى اخرى.

الفرع الخامس : الموردون

تتضح استفادتهم من حيث التأكد على سلامة المركز المالي للمؤسسة ، و تطور درجة المديونية ، وحسب النتائج المتحصل عليها، يستطيع المورد ان يقرر الاستمرار في تعامل مع المؤسسة، أو تقليل من ذلك أو الغائه تماما .

الفرع السادس : الزبائن : تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة لاحترام العقود المبرمة معها و اذا كانت مؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة ، تتسبب في صعوبات في زبائنها من جراء من عدم تسليمها للطلبيات في مواعيدها مثلا .

الفرع السادس: الدولة : تهتم الدولة بنتائج التحليل المالي و كذا أجهزة الرقابة في درجة صدق الحسابات و يمكن ان تتدخل السلطات العمومية كمساهم او وصي على سياسة مالية و اقتصادية معينة و كذا معرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية .

مما سبق يمكن ملاحظة انه هناك جهات مستفيدة من تحليل المالي داخلية و هي : الادارة ، عمال المؤسسة ، المساهمون ، وأطراف خارجية البنوك ، المنافسون ، الدولة ، الزبائن ....الخ.

المبحث الرابع : مؤشرات وأساليب التحليل المالي

تسمح و سائل و أساليب التحليل المالي بتحليل الحالة الاقتصادية و المالية للمؤسسة ، حيث يحتاج المحلل المالي للإنجاز تحليله الى ادوات و أساليب مناسبة ، و سنتطرق في هذا المبحث الى التحليل بواسطة التوازنات المالية ،تحليل التعادل و كشوف التدفق النقدي ، الأساليب التقليدية للتحليل المالي ، و أخيرا الاساليب الحديثة ، لكن قبل ذلك الى الميزانية المالية و كيفية اعدادها .

المطلب الأول : الميزانية المالية و كيفية اعدادها[1]

تتم دراسة و تحليل الميزانية المالية للمؤسسة عن طريق وضع ميزانيتها المالية التي تعتمد عملية اعدادها في مؤسسة ما على معطيات و بيانات ميزانيتها المحاسبية ، وتتطلب عملية اعداد الميزانية المالية القيام بدراسة أولية و معمقة لمحتوى كل عنصر من عناصر الميزانية المحاسبية و اجراء كل الترتيبات و التعديلات التي تستلزمها الميزانية .

الفرع الأول : تعريف الميزانية المالية

1- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سابق، ص 20.

تعرف الميزانية بأنها جدول يظهر جانبين أحداهما اصول و الآخر خصوم ، حيث تترتب الاصول حسب درجة السيولة (و هي الفترة الزمنية المطلوبة لكي يتحول كل عنصر من هذه العناصر الى نقدية جاهزة) و تترتب الخصوم حسب تاريخ استحقاقها (و هي الفترة الزمنية المطلوبة لكي يحين تاريخ استحقاق كل عنصر من هذه العناصر)

الفرع الثاني : كيفية إعداد الميزانية

إن هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة و تقييم خطر عدم السيولة ، و نقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة ، ويمكن إعداد الميزانية المالية و الموضحة في الجدول رقم (4) بتقسيمها الى اربع مجموعات رئيسية و هي كما يلي[1] :

1-الأصول : تقسم الاصول الى مجموعتين :

أ-الأصول الثابتة : و تضم كل الاستعمالات التي تزيد عن السنة ، و تظهر بقيمة صافية من الإهتلكلات، وهي على العموم جميع الحسابات باستثناء المصاريف الإعدادية لأنهاأعباء ليست موجودات مادية ، و عليه هي لا تعبر عن قيمة حقيقية .

ب-أصول متداولة : تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموعة الاستعمالات ، أي جميع عناصر الاصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع و ديون الزبائن و القيم الجاهزة لدى المؤسسة .

2-الخصوم : و تنقسم الى مجموعتين:

أ-أموال دائمة : وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة ، سواء كانت اموال خاصة كالاحتياطات و المخصصات ذات الطابع الاحتياطي أو موارد اجنبية كالديون متوسطة الاجل .

1- مفلح محمد عقل ،المرجع السابق، ص 21.

ب–ديون قصير الأجل : و يدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين و ديون الاستغلال و غيرها .

جدول رقم (03) : الميزانية المالية

الأصول		الخصوم	
اسم الحساب	المبلغ	اسم الحساب	المبلغ
أصول ثابتة اصول متداولة		أموال دائمة *اموال خاصة *اموال اجنبية ديون قصير الاجل	
المجموع		المجموع	

المصدر :زغيب مليكة بوشنقير ميلود ، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2010، ص : 22.

المطلب الثاني : التحليل بواسطة التوازنات المالية

يرتكز التحليل المالي على مؤشرات اساسية و متمثلة في راس المال العامل و الاحتياجات في رأس المال العامل و الخزينة و التي سنتطرق اليها بشيء من التفصيل في ما يلي :

هنالك راس المال العامل الصافي و الخاص و الاجنبي

أولا : رأس المال العامل الصافي[1]

يعرف رأس المال العامل الصافي بأنه قسط الأموال الدائنة التي تخصصها المؤسسة لتمويلها اصولها المتداولة ، بعبارة أخرى يعرف رأس المال العامل الصافي بأنه قسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص لتغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) ، يتم حساب راس المال العامل الصافي و فق طريقتين :

ط 1 /يحسب رأس المال العامل الصافي وفق العلاقة

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

حيث : الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة و متوسطة الأجل

الأصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة المؤقتة

ط 2/يحسب راس المال العامل الصافي و فق العلاقة :

راس المال العامل الصافي = الاصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل

حيث الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم جاهزة +القيم محققة

الديون قصيرة الاجل = قيم الاستغلال +ديون خارج الاستغلال

الشكل رقم (01) :التحديد البياني راس المال العامل الصافي

القيم الثابتة
القيم الثابتة المؤقتة

1- خميسي، شيحة، مرجع سابق، ص ص 70، 71.

قيم الاستغلال القيم المحققة	الاموال الخاصة الديون طويلة و متوسطة
	راس المال العامل الصافي
	الديون قصير الاجل للاستغلال الديون قصيرة الاجل خارج الاستغلال

المصدر : خميسي شيخة ،التسيير المال للمؤسسة ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ن ص : 71

حيث يعتبر راس المال الصافي كهامش امان مالي يمكن المؤسسة من تمويل عدم التطابق الحادث في اجال تحقيق الاصول المتداولة ، كذا تحقيق ديمومة التوازن المالي ، و يساعد على اعطاء حكما ملائما على حالة الاقتصادية و المالية للمؤسسة ،و مواجهة مختلف الاخطاء المحتملة المتعلقة بتحقيق العناصر الذميمة اقل من السنة[1] .

ثانيا : رأس المال العامل الخاص :

1- خالد توفيق الشمبري، مرجع سابق، ص 70.

هو ذلك المقدار من الأموال الخاصة الموجهة لتمويل الأصول المتداولة و يتم حسابه كالتالي[1] :

راس المال العامل = الاموال الخاصة – الاصول الثابتة

ثالثا : رأس المال العامل الاجنبي

و هو عبارة عن اجمالي الديون المستعملة خلال دورة الاستغلال للمؤسسة من أجل تمويل الأصول المتداولة ، و تحسب قيمته وفق العلاقة :

رأس المال العامل الاجنبي =مجموع الاصول المتداولة – راس المال العامل الخاص

الفرع الثاني : احتياجات رأس المال العامل

من الجانب المالي لابد ان يكون هناك توافق بين درجة سيولة الأصول الدورية و درجة استحقاق الخصوم الدورية ، حيث يؤدي عدم توافق بين هذين المعيارين الى ظهور احتياجات رأس المال العامل ، في الحالة العكسية " فائض مالي للاستغلال[2] " ، يتشكل احتياجات راس المال العامل وفق العلاقة التالية :

احتياجات راس المال العامل =احتياجات راس المال العامل للاستغلال +احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال

حيث : احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الاحتياجات الدورية للاستغلال + الموارد الدورية للاستغلال .

احتياجات راس المال العامل خارج الاستغلال = الاحتياجات الدورية خارج الاستغلال + الموارد الدورية خارج الاستغلال.

الفرع الثالث : الخزينة الصافية

1– خميسي، شيحة، مرجع سابق، ص ص 70– 71.

2- خالد توفيق الشمبري ،مرجع سابق، ص 75.

يعد مفهومي رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل مؤشرين متكاملين يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة تمويل احتياجات المتولدة عن نشاطها للاستغلال بواسطة الأموال الدائمة ، و الثاني مبلغ احتياجات الاستغلال و خارج الاستغلال ، يسمح الفرق بين هذين المؤشرين الماليين بتحديد مستوى الخزينة أي :

الخزينة الصافية =راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

و يمكن كذلك حساب الخزينة من خلال الفرق بين القيم المتاحة و الديون البنكية قصير الاجل[1]

الخزينة الصافية = القيم المتاحة ـ الديون البنكية قصير الاجل

المطلب الثالث : التحليل بواسطة المؤشرات التقليدية

و يمكن تقسيمها الى اسلوبين هما :

الفرع الاول :أسلوب التحليل بواسطة النسب المالية

يعد التحليل بواسطة النسب من اهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير الحالة المالية للمؤسسة.

أولا : تعريف النسب المالية :تعرف النسبة عموما بانها علاقة بين عنصر و آخر ، فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه ، اما في التحليل المالي فالنسبة تعبر عن العلاقة الرياضية بين بنود الميزانية واحدة مع بعضها ، أو بنود حسابات النتائج مع بعضها ، أو بنود جدول حسابات النتائج و بنود الميزانية بشرط أن يكون لها مدلول منطقي من جهة نظر المحلل المالي[2] .

1– مبارك لسلوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 40.

2- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 124.

كما يمكن تعريفها بأنها[1]:

-أداة من ادوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين و بنود القوائم المالية .

-عبارة عن علاقة بين رقمين من ارقام القوائم المالية احدهما في البسط و الاخر في المقام و تشكل العلاقة بينهما مدلولا معينا.

مما سبق نستنتج أن النسب المالية تعد من أقدم الوسائل المستعملة في التحليل المالي و تكون عبارة عن نسبة مئوية ، وهي الأكثر استخداما .

ثانيا : أنواع النسب المالية

تصنف النسب المالية على أسس مختلفة و هي :

1-النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات :و هو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب الى ثلاثة اقسام :

أ-نسب قائمة جدول حسابات النتائج : وهي النسب التي يكون البسط و المقام من بنود قائمة جدول حساب النتائج و هي مثل نسبة مجمل الربح على المبيعات .

ب- نسبة قائمة الميزانية : و هي نسبة التي يتكون عناصرها من بنود قائمة الميزانية كما هو الحال في نسبة الاصول المتداولة الى الالتزامات المتداولة .

ج – النسب المختلطة : و هي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين ، كنسبة صافي الربح الى حقوق الملكية .

2- النسب المالية المصنفة حسب الهدف من التحليل : و تصنف هذه النسب حسب اهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل ، فقد يتم تصنيفها الى :

1- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح الطارنة، مرجع سابق، ص ص 129-127.

أ–نسب الربحية : و هي نسب تقيس ربحية المؤسسات و قدرتها الكسبية كنسبة صافي الربح الى صافي المبيعات و نسبة الربح التشغيلي الى صافي المبيعات .

ب –نسبة السيولة : و هي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المؤسسات و قدرتها على سداد الديون قصير الاجل و هي مثل نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة

ج – نسب السوق : و هي النسب التي يسعى الى استخراجها المتعاملين في اسواق المال و البورصات بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة و هي نسبة عائد السهم العادي

3– نسبة المالية حسب النشاط الاقتصادي :

و هو تصنيف الأكثر استخداما و شيوعا في أوساط المستفيدين و المحللين حيث تقسم النسب الى خمسة اقسام هي :

3–1– نسب السيولة : و هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصير الاجل ،عند استحقاقها باستخدام اصولها السائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر و من اهم النسب هي[1] :

3–1–1– نسب السيولة العامة و تحسب بالعلاقة التالية

نسب السيولة السريعة = الاصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل

ان نسبة السيولة العامة تبين الجزء من الديون قصيرة الاجل التي تغطيها الأصول المتداولة و مدى قبولها يعتمد على القطاع أو نوعية الصناعات التي تنتمي اليها المؤسسة ، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هو الواحد الصحيح ، بمعنى اذا انخفضت الاصول المتداولة للمؤسسة بحيث أصبحت نسبة السيولة العامة أقل من الواحد فعلى المؤسسة أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون طويلة الأجل او رأس مالها الخاص أو تخفيض ديونها القصيرة و زيادة أموالها المتداولة ، أما اذا كانت النسبة مساوية للواحد الصحيح فمعنى ذلك ان المؤسسة قادرة

1- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص ص 56-57.

على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بشكل تام ، فإذا كانت النسبة السيولة العامة أقل من الواحد فإن راس المال العامل يكون سالبا ، و اذا كانت مساوية للواحد فإن رأس المال العامل يكون معدوم ، و اذا كانت اكبر من الواحد فإن راس المال العامل يكون موجبا .

3-1-2- نسبة السيولة الجاهزة : هذه النسبة تعتبر اكثر تشددا من النسبة السابقة حيث لا تأخذ في عين الاعتبار الذمم و المخزون و تقتصر على النقديات التي تمتاز بعدم تعرضها تقريبا لأي نقص في قيمتها عند التصفية ، وتحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصير الاجل

فبواسطتها نقارن بين مبلغ السيولة الموجودة ، تحت تصرف المؤسسة فبأي وقت و بين ديون قصيرة الاجل ، و حدود هذه النسبة هي ما بين 0.2و0.3

3-2-نسب النشاط : هي مجموعة من النسب التي تعكس كفاءة الموظفين و المسئولين في المؤسسة و قدرتهم على ادارة موجوداتها ، كما تقيس مستوى العلاقة بين الموجودات و المبيعات و قد سميت بنسب النشاط لا نها تبين السرعة التي من خلالها تحويل الموجودات الى مبيعات و من اهم النسب ضمن هذه المجموعة[1]:

3-2-معدل دوران المخزون : يحدد كما يلي :

معدل دوران المخزون = المبيعات /متوسط المخزون

حيث متوسط المخزون = المخزون السنة ن + مخزون السنة ن +1 /2

3-2-2- معدل دوران المدنيين (مهلة تسديد الزبائن): ان سيولة المؤسسة مرتبطة بسرعة تحويل ديون العملاء الى سيولة جاهزة ، و من اجل تخفيض خطر عدم السداد على مؤسسة

1- علي عباس، الإدارة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 83.

أن تقوم بجمع المعلومات حول عملائها و أن تختار الاكثر سدادا لمستحقيها ، وأن تحدد مقادير ديون عملائها و تضمن متابعة و تغطية الديون[1] ، وتحسب كما يلي :

مهلة تسديد الزبائن = الزبائن + اوراق القبض + المبيعات السنوية *360

و يجب الا تتجاوز 90 يوم عادة ، و على العموم يجب مقارنتها مع النسبة التالية :

3-2-3- معدل دوران حسابات الدائنة : و تبين هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردين للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون ، وتحسب بالعلاقة التالية :

مهلة تسديد الموردين = الموردون اوراق الدفع / المبيعات السنوية

3-2-4-معدل دوران مجموع الاصول : هو مؤشر شامل يدل على كفاءة المؤسسة على استخدام اصولها ، ويوضح عدد مرات التي تتحول فيها اصول المؤسسة الى مبيعات و تحسب كما يلي :

معدل دوران مجموع الاصول = المبيعات / مجموع الاصول

3-3-نسب القدرة على السداد: يطلق عليها ايضا نسب المديونية حيث تقيس المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في الاعتماد على اموال الغير ، هذا يولي لكل من المالكين و المقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم ، ومنأهم نسبها ما يلي[2] :

3-3-1- نسبة الديون الى حقوق الملكية : تحسب على النحو التالي :

نسبة الديون الى حقوق الملكية = اجمالي الديون / حقوق الملكية

يقصد بإجمال الديون كافة الاموال التي حصلت عليها المؤسسة من غير، اما الحقوق حقوق الملكية فيقصد بها رأس المال و الاحتياطات و الارباح المحتجزة ، معيار هذه النسبة 0.5 ، حيث تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين التمويل الداخلي و التمويل الخارجي.

1- josettepeyrad; analyse finaniére; 8 émed; le françoisbunod; paris; 1999; p: 123

2- عدنان ناية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 104.

3-3-2- نسبة اجمالي الديون الى الموجودات : تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في تمويل أصولها من اموال الغير و تحسب على النحو التالي

نسبة اجمالي الديون الى الموجودات = اجمالي الديون / الموجودات

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما عبر ذلك عن ارتفاع درجة المخاطرة التي يتعرض لها المالكون و المقرضون .

3-3-3- نسبة هيكل رأس المال : هيكل رأس المال هو مصادر التمويل طويلة الأجل ، و تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

نسبة هيكل راس المال = التزامات طويلة الاجل / مجموع هيكل راس المال

يقصد بمجموع هيكل راس المال الالتزامات طويلة الاجل و حقوق الملكية ، كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على اتجاه المؤسسة نحو تقليل الاعتماد على القروض طويلة الأجل .

3-4- نسب الربحية : ربحية المؤسسة هي المحصلة لمختلف السياسات المتخذة في ادارة مختلف شؤونها ، و على الأصول و على حقوق الملكية ، و سنوجزها فيما يلي[1] :

3-4-1 نسبة الربح الاجمالي : كلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا جيدا لتقييم الأداء ، حيث تحسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة الربح الاجمالي = الربح الاجمالي / صافي المبيعات

3-4-2-نسبة صافي الربح (المردودية التجارية): تحسب كما يلي

نسبة صافي الربح= صافي الربح / صافي المبيعات

تظهر هذه النسبة مقدار المبيعات مع ارباح صافية ، فكلما ارتفعت اعتبر مؤشرا ايجابيا.

3-4-3-نسبة العائد الى حقوق الملكية (المردودية المالية)و تأخذ الصيغة التالية :

1- محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 173.

نسبة العائد الى حقوق الملكية = صافي الربح / الحقوق

تقيس هذه النسبة نجاح الادارة في تعظيم عائد المستثمرين ، كلما كانت مرتفعة كلما كان ذلك مؤشر ايجابيا .

3-4-4- نسبة العائد الى الأصول (المردودية الاقتصادية) : يهدف هذا المعدل الى قياس مدى قدرة الادارة في تشغيل الاصول المتاحة على تحقيق الارباح بغض النظر عن وسائل التمويل المستخدمة ، وتحسب كما يلي :

نسبة العائد الى الاصول = صافي الربح /الاصول

3-5 – نسبة الهيكل المالي :(نسب التمويل)

3-5-1- نسب التمويل الدائم : و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الاموال الدائمة / الاصول الثابتة

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الاصول الثابتة بالأموال الدائمة ، حدها الادنى هو 1 وحدها المتوسط هو 1.2 .

3-5-2-نسبة الاستقلالية المالية : و تحسب

نسبة الاستقلالية المالية = الاموال الخاصة / الديون

اذ تتقيس هذه النسبة درجة الاستقلال المالي للمؤسسة عن الغير ، اي درجة مساهمتها في المشروع ، القيمة النموذجية المتوسطة هي 0.5 .

الفرع الثاني :المقارنات

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في اجراء تحليل المقارنة للحصول على معلومات تفيد بعا الاطراف ، و يتم هذا التحليل بالمقارنة بين القوائم المالية

، ومن مزايا هذه الطريقة انها[1]:

-تبين الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة .

-تبين التغيرات التي تظهر على كل بند.

-تبين تركيبة الاصول و المواد المستخدمة في تمويلها .

و تأخذ المقارنة ثلاث اشكال هي : المقارنة بين قائمتين ماليتين ، المقارنة بين عدة قوائم متتالية ، مقارنة الحجم الموحد لنفس القائمة المالية و ذلك بتحويل الارقام المطلقة للقائمة المالية لنسب ، و ذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي اليه ; يمكن ان يكون التحليل في هذا الاسلوب رأسيا أو افقيا حيث التحليل في التحليل الافقي فإن موضوعية و واقعية نتائج التحليل ترتفع كلما طال الافق الزمني .

المطلب الرابع : التحليل بواسطة التدفقات النقدية و تحليل التعادل

سنتطرق في هذا المطلب الى تحليل بواسطة التدفقات النقدية ثم تحليل التعادل .

الفرع الاول : التحليل بواسطة التدفقات النقدية

تشكل قائمة التدفقات النقدية جزءا مكملا للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات و تعرض هذه القائمة حركة التدفقات النقدية التي حصلت في المؤسسة من خلال توليد و استخدام النقدية سواء من عملياتها او العمليات الاخرى مثل الاستثمارية و التمويلية للمؤسسة[2] ، و يسمح هذا الكشف او القائمة للمدير و غيرهم من المستفيدين بتحليل التدفقات النقدية للمؤسسة ، للوقوف على التطورات الحاصلة بالسياسات المالية ، وتقييم التطور الحاصل في اهدافها[3].

و تنقسم قائمة التدفق النقدي الى ثلاث اقسام[4] :

1- عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص 155.
2- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 50.
3- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 58.
4- مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 276- 277.

اولا : التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية : و هي تدفقات النقدية المتولدة من الانشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة و التي تشمل ما يلي :

-صافي الدخل النقدي للفترة -النقدية المدفوعة للضرائب

-النقدية المحصل من العملاء -النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

-النقد المدفوع للموردين

ثانيا : التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية : و هي التدفقات النقدية التي تشمل بيع و شراء الموجودات طويلة الاجل ، ومن الامثلة عنها ما يلي :

-النقد المدفوع لشراء اجهزة و معدات . -النقدية المدفوع مقابل استثمارات طويلة الاجل .

-النقد المدفوع لشراء اسهم و سندات طويلة الاجل -التحصيلات النقدية من بيع الموجودات

ثالثا : التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية :وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين او اعادتها لهم ، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين او تسديد القروض لهم ، و من الامثلة عليها ما يلي :

-النقد المتحصل من اصدار اسهم أو زيادة رأس المال -النقد المدفوع على توزيع الارباح .

-النقد المتحصل من اصدار السندات طويلة الاجل . -النقد المدفوع لتسديد السندات.

-النقد المتحصل من القروض و التسهيلات البنكية . -النقد المدفوع لتسديد القروض .

و الشكل التالي يوضح هذه القائمة :

الجدول رقم : (04) جدول يوضح بيان التدفقات النقدية

التسلسل	البيان	المبالغ
1	التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية -صافي الدخل النقدي للفترة -النقد المدفوع للضرائب -النقد المحصل من العملاء -النقد المدفوع على المصاريف المختلفة -النقد المدفوع للموردين	
	صافي النقد من الانشطة التشغيلية	
2	التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية -النقد المدفوع لشراء اجهزة و معدات . -النقد المدفوع مقابل الاستثمار طويلة الاجل. -النقد المدفوع لشراء اسهم وسندات طويلة الاجل . -التحصيلات النقدية من بيع الموجودات	
	صافي النقد من الانشطة الاستثمارية	
3	التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية	

	-النقد المتحصل من اصدار اسهم او زيادة راس المال . -النقد المتحصل من اصدار سندات طويلة الاجل -النقد المدفوع لتسديد السندات -النقد المتحصل من القروض و التسهيلات البنكية. -النقد المدفوع لتسديد القروض	
	صافي النقد من انشطة استثمارية	
	صافي النقد في نهاية السنة	

المصدر : من اعداد الطالبان بالاعتماد على المعلومات السابقة

الفرع الثاني : تحليل التعادل[5]

لأسلوب تحليل التعادل مكانة خاصة من قبل المحلل المالي، حيث يعتبر نقطة التعادل او تحليل التكاليف من الوسائل المفيدة في توفير المعلومات المستخدمة في ترشيد القرارات الادارية ، حيث ترتكز اسلوب التعادل على عدة فروض مبسطة، ومن اهم فروض نقطة التعادل ما يلي :

-امكانية تجزئة عناصر التكاليف الى شقين أي ثابت و متغير

-أن تكون التكاليف الثابتة باستمرار.

-ثبات أسعار بيع المنتجات .

-ثبات اسعار عوامل الانتاج بمعنى انها لا تتجاوب مع ما قد يطرأ من تغيرات على احتياجات المؤسسة .

[5]- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص ص 169- 171.

-ثبات المخزون السلعي ، أي ان الانتاج يساوي المبيعات.

و تعرف نقطة التعادل على أنها " حجم المبيعات الذي تتساوى عنده الايرادات مع التكاليف أو النقطة التي تكون عندها الارباح مساوية للصفر " ، و يجدر الاشارة هنا الى هنا الى أنه و على الرغم من اهمية تحليل التعادل ، الا أن هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت لهذا الاسلوب و أهمها انه اسلوب غير واقعي، كذلك استخدام أسلوب تحليل التعادل يقلل من دقة البيانات التي نحصل عليها الامر الذي يتطلب الحذر عند استقراء نتائجه.

و يعرف تحليل التعادل ايضا بأنه : تحليل التكاليف الثابتة والمتغيرة لتحديد الربح المتوقع لأي مستوى انتاجي متوقع[6] .

و يمكن تحديد نقطة التعادل بالمعادلات التالية :

اجمالي الايرادات = اجمالي التكاليف

اجمالي الايرادات = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة او

(سعر بيع الوحدة * الحجم = التكاليف الثابتة +(تكلفة المتغيرة للوحدة * حجم النتاج))

المطلب الخامس : التحليل بواسطة الأساليب الحديثة

تمثل الاساليب الحديثة كل الأساليب الرياضية و الاحصائية و سيتم التطرق الى بعض هذه الأساليب فيما يلي :

6- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص248-246.

تعتبر الأساليب الرياضية في التحليل المالي الطريقة المثلى التي تساعد في التغلب على العيوب بأقل جهد و بأسرع وقت ،و توجد عدة طرق رياضية يمكن استخدامها في التحليل المالي و هي[7] :

اولا : طريقة البرامج الخطية : تستخدم في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول ، و البرامج الخطية من هذا النوع تعتمد على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة التبادلية بين جملة ظواهر محددة و واضحة ، و لحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة

بمعادلة المستقيم(y)التي هي :

$$Y=ax+b$$

ثانيا : الأساليب الاحصائية

تشمل الأساليب الاحصائية التالية :

أولا : أسلوب الارقام القياسية و السلاسل الزمنية[8] : تستند الاساليب الاحصائية على الارقام القياسية و السلاسل الزمنية لمجموعة بيانات و لعدد من السنوات ، و ذلك بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي تعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقا ، او علاقة بالمؤشر باختيار سنة الاساس، التي يجب ان تخضع لمعايير دقيقة و موضوعية ، و يمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس احصائي تم تصميمه بقصد اظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة ، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الارقام القياسية يطلق عليه اسلوب المقارنات الافقية باستخدام السلاسل الزمنية

7- عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008-2009، ص 36.

8- وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص ص 129-130.

، و يستحسن ان لا تتجاوز السلسلة خمس سنوات لضمان الدقة ، و تحسب العلاقة بين مؤشرات وفقا لأسلوب الارقام القياسية التالي :

(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الاساس)×100

-لا يمكن اتباع هذا الاسلوب في حالة توفر سلسلة زمنية من البيانات المالية .

-تم اعداد جدول يتكون من حقلين حيث يخصص الحقل الاول للعناصر ، و الثاني للسنوات يتكون من خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية .

-تعتبر قيمة سنة الاساس 100 ثم ينسب قيمة كل عنصر الى مثله من سنة المقارنة مضروبا في 100

-يمكن تحول قيمة كل مؤشر الى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية .

ثانيا : أسلوب الارتباط و الانحدار[9]

يعد من الاساليب الاحصائية المهمة و الواسعة الانتشار و الاستخدام ، و ذلك لغرض ايجاد العلاقة بين متغيرين اذا كانت وحدة القياس من النوع المستمر ، حيث ان نظرية الارتباط تدرس شدة او قوة العلاقة بين الظاهرتين او بين المتغيرين × و Y اما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني بأفضل علاقة اقتران ممكنة الصيغة :

$$yi = f(x)$$

فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحني أو المستقيم الذي يمثل هذه الدراسة يسمى منحنى الانحدار.

9- عقبة قطاف، مرجع سابق، ص 37.

الخلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل التحليل المالي من خلال مفهوم و أهدافه اذ تبين لنا أن الهدف منه يختلف حسب المستفيد منه، ما تطرقنا الى أنواع القوائم المالية الواجبة لتوفر المعلومات الضرورية للتحليل المالي و ذلك الى شروط، مقومات، محددات و معايير التحليل المالي، الا إن للتحليل المالي مؤشرات و أساليب التي على أساسها يتم معرفة وضعية المؤسسة.

من خلال ما تقدم نستخلص إن التحليل المالي الذي يعتبر أحد الوسائل التقنية له أهمية كبيرة مهما اختلفت مجالات استعماله، إذ يساعد هذا الأخير على تحقيق الأهداف التي تود أي مؤسسة الوصول اليها وهذا طبعا بالاستعانة بأدوات ووسائل التحليل المالي، خاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم وتبويب البيانات المحاسبية من جهة وكذا تحليلها عن طريق مؤشرات التوازن و النسب المالية من جهة أخرى الى دراسة مالية محكمة ، حيث يعتبر أداة في التسيير الجيد لدى العديد من المؤسسات المالية ، فهو أداة للكشف عن مواطن القوة و مواطن الضعف التي تؤثر على الربحية ، حيث يساعد التحليل المالي في ترشيد الائتمان لدى البنوك التجارية و ذلك كله للحفظ على أموال البنوك التي هي في الحقيقة أموال الجمهور المودعة لده في شكل ودائع ن وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي .

تمهيد :

مع ظهور البنوك وتطورها زادت الحاجة إلى مثل هذه المؤسسات نظرا للوظائف التي تقوم بها ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض حيث تعتبر البنوك من المؤسسات الربحية فالبنك عندما يمنح تسهيلات أو يمنح ائتمانا (قرضا) فهو باختصار يقدم هذا التسهيل لعملائه بناء على الثقة التي يوليها لهم, حيث يضع بين أيديهم وتحت تصرفهم جزءا من إمكانياته المالية من خلال القروض أو غيرها من أشكال الائتمان المختلفة لتمويل أنشطة متعددة في كافة المجالات.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: قرارات منح الائتمان والضمانات المقبولة

المبحث الرابع: ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية:

يتكون الجهاز البنكي من وحدات مصرفية متعددة يكون رأسها البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ومكاتب التمثيل والبنوك الإسلامية و البنوك الشاملة, ويشمل كذلك الجهاز البنكي مؤسسات الصرافة ومؤسسات الإقراض والاستثمار والتنمية وبنك البريد حيث نتناول في هذا المبحث نشأة وتطور البنوك التجارية, مفهوم البنوك التجارية وأنواعها وخصائصها، وظائف وعمليات البنوك التجارية وأخيرا مميزات البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمربين والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب المودع إلى حساب مودع آخر سداد للمعاملات التجارية[1] وكذلك قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين وقد تم تأسيس أول مصرف حكومي في مدينة البندقية (فيينا) الإيطالية عام 1587 باسم بنك بيازاريالتو وجاء بعده بنك أمستردام عام 1609 ويعتبر هذا الأخير النموذج الذي أخذته معظم البنوك الاوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف و الأحوال بين دولة و أخرى مثل بنك هامبورغ بألمانيا عام1619 وبنك انجلترا عام 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800[2] وبمجيئ الثورة الصناعية والدخول في عصر الإنتاج أخذت البنوك تتوسع وفي القرن التاسع عشر أخذت شكل شركات المساهمة واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن ازداد عدد البنوك التي اتسعت أعمالها حتى قامت لها فروع في كل مكان[3]

---

[1]_ رشاد العصار، رياض الحني، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 63.
[2]_ خالد أمين عبد الله، سماييل ابراهيم الطراد، ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص21.
[3]_ شاكر القروني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- 2008، ص25.

وبصورة عامة يمكن القول أن نشاط البنوك التجارية يكون محدود بحدود معينة لا يمكن تجاوزها[4]

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية وأنواعها وخصائصها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك التجارية ثم أنواعها وخصائصها

الفرع الأول: مفهوم البنوك التجارية

من الاستعراض السابق نجد أن أول شكل من أشكال العمل البنكي كان يتمثل في قبول الودائع والتي لم تكن تحصل على أية فائدة, لأن الهدف من الإيداع في البداية لم يكن الاستثمار بل كان من أجل حفظ هذه المبالغ حتى أنه كان يترتب على ذلك أن يقوم صاحب الوديعة بدفع بعض المبالغ مقابل حفظها وحراستها[5]

ولقد تعددت تعاريف البنوك التجارية نذكر منها أنها " تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل[6]

وعرفت أيضا بأنها " مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول الودائع وتمويل المشاريع وإنشائها والبحث عن الودائع"[7]

في حين هناك من يعرف البنوك التجارية على أنها "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى المؤسسات المختلفة"[8]

---

[1]_ محمود الحسين الوادي، أحمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2009، ص 258.

[5]_ سامر بطرس الجلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010، ص 75.

[6]_ أكرم حداد، مشهورة مذذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونري، ط2، دار وائل للنش ، الأردن، 2008، ص 144.

[7]_ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (بنوك الكترونية، بنوك تجارية، سياسة التقدية) مؤسسة الشباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 30

[8]_ متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 58.

الفرع الثاني : أنواع البنوك التجارية

تقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك على النحو التالي:

أولا: من حيث نوع النشاط ومدى تغطية المناطق الجغرافية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى أنواع عديدة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك وذلك على النحو التالي[9]:

1_ **بنوك تجارية عامة** : يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى, وتباشر من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة.

2_ **بنوك التجارة المحلية** : يقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا.

ثانيا: من حيث حجم العملات الأجنبية التجارية من حيث النشاط إلى:

1- **البنوك ذات الفروع:** هي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركة مساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها الهامة المنصوص عليها في لائحة البنك.

2- **البنوك السلاسل:** هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية حيث تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيس واحد.

3- **بنوك المجموعات:** هي تأخذ شكل بنوك قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي, حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة[10]

---

[9]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار شهاب للنشر والتوزيع، 2001، ص ص 32-34.

[10]-محمد سعيد أنور السلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 19

4- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها مؤسسة فردية تكون محددة برأس مال, لذلك فهي تتعامل مع المجالات قصيرة الأجل وتوظيف الأموال والأوراق التجارية المخصومة.

5- **البنوك المحلية:** هي بنوك تغطي منطقة جغرافية كمدينة محافظة الولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها.

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية

في الواقع إن نشاط البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة تتميز بعدة خصائص من أهمها[11]

1- تتسم عمليات البنوك التجارية بطابع السرعة, بالإضافة إلى كونها عمليات صغيرة ومتعددة ومتلاحقة ويشترك في أدائها عدد غير قليل من مراكز النشاط.

2- يتركز نشاط البنوك أساسا في تقديم الخدمة للعميل.

3- طلب المسؤولون عن إدارة أنشطة البنوك بيانات و إيضاحات دورية منتظمة.

4- يتأثر أهم عناصر تكاليف الأنشطة بعامل الزمن.

5- عناصر التكاليف غير المباشرة تمثل الجزء الأكبر من تكاليف أنشطة البنك.

6- يزداد اهتمام المسؤولية في البنوك التجارية بتحليل عناصر النفقات بحسب الوظائف التي يقوم بها البنك .

ينبغي للبنك التجاري وفي مزاولته لنشاطه ووظائفه أن يراعي عددا من المبادئ المحاسبية والمالية محاولا التوفيق بينها وهي[12]:

[11]- محمود السجاعي، المحاسبة بين شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص296-297.
[12]- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 19-20

1_**مبدأ الربحية:** يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني أن أرباح البنوك هي الأكثر تأثرا في إرادتها.

2_**مبدأ السيولة:** يتكون الجانب الأكبر من الموارد المالية للبنك في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون في البنك مستعدا للوفاء بها في أية لحظة.

3_**مبدأ الأمان والحيطة والحذر:** يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر نسبيا, إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 %عادة وهذا يعني صغرها من الأمان بالنسبة للمودعين[13]

المطلب الثالث: وظائف وعمليات البنوك التجارية

سنتناول في هذا المطلب إلى وظائف البنوك التجارية ومختلف العمليات التي يقوم بها

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية إلى جانب وظيفتها الرئيسية في خلق نقود الودائع بثلاث وظائف أساسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية هذا فضلا عن العديد من الخدمات المرتبطة بتلك الوظائف وأهمها ما يلي[14]:

أولا: قيام البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة

ثانيا: قيام البنك بتجميع مدخرات عملائه في شراء أصول ذات سيولة مرتفعة أو استثمارها.

ثالثا: استبدال البنك للعملات الأجنبية بعملة وطنية وبالعكس

رابعا: تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمنقولاتهم الثمينة

خامسا: إصدار البنوك لخطابات الضمان لمصلحة عملائه

---

[13]- محمود السجاعي، مرجع سابق، ص 298.

[14]- أسامة كامل، عبد الغاني، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص 94.

سادسا: قيام البنك بالتعامل بالأوراق المالية على اختلاف أنواعها

الفرع الثاني: عمليات البنوك التجارية

كما ذكرنا سابقا تصنف عمليات البنوك التجارية إلى نوعين هما :

أولا : العمليات المصرفية العادية:

وتنقسم العمليات العادية إلى أنواع هي:

1-**الحسابات المصرفية:** عملية الإيداع المصرفي, تفترض أن يتنازل العميل عما لديه من أموال للبنك التجاري ولكي يحتفظ له بها وللعميل أن يستخدمها في مدفوعات لتسويه معاملاته المالية وذلك لشروط محددة ولسوف يترتب على عملية الإيداع فتح ما يسمى "الحساب المصرفي"

2-**الائتمان** : يعني الثقة ومنح البنك لعملية ائتمانا معينا يعنى أن البنك يثق في مقدرة عميله.

3-**الاستثمارات:** وهي قروض طويلة الأجل وغالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن السنتين وتمتد حتى سبع سنوات.

4-**الإئتمان المقدم للتجارة الدولية:** مع زيادة المعاملات الدولية بين الدول والشركات من مختلف الدول, ازدادت الحاجة إلى تمويل التجارة الدولية.

5-**خدمات مصرفية أخرى:** مثل الخدمات الفنية لعملائه[15]

ثانيا: العمليات المصرفية غير العادية(خلق نقود الودائع):

تنقسم هذه العمليات إلى[16]

[15]- منير اسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سابق، ص ص 211-214.

1-**النموذج البسيط:** لكي نفهم تطور العمليات التي تؤدي بالبنك التجاري إلى خلق الودائع علينا أن نبدأ بوضع القروض النظرية التي تصل بنا إلى القروض الواقعية فنحن نفترض جهازا مصرفيا يتكون من بنك مركزي واحد له قدرة نهائية على خلق النقود القانونية لا تحد قدرته في ذلك إلا الشروط المتطلبة لغطاء الإصدار.

2-**النموذج المركب أو الأكثر واقعية:** لا يمكن تصور هذا النموذج لخلق الاهتمام أو نقود الودائع بغير المبادئ الثلاث التالية[17]:

-مبدأ كون الودائع تسمح بالإقراض كما ان القروض تخلق الودائع

-مبدأ تعدد البنوك

-مبدأ النسب

المطلب الرابع: موارد واستخدامات البنوك التجارية:

يمكن التعرف على موارد واستخدامات البنك التجاري من دراسة الأصول والخصوم في ميزانيته ومن المعروف أن ميزانية البنك كأي مؤسسة أخرى تصوره المركز المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأسماله والمتعاملين معه[18]

الفرع الأول: موارد البنوك التجارية

أولا: المصادر الذاتية :

تعد مصادر الخاصة لدى البنك وتضم حقوق الشركاء وتتضمن كل من[19]

_ رأس المال

---

[16]- أسامة كامل عبد الغني حامد، مرجع سابق، ص 98.
[17]- منير اسماعيل أبو شاور وأمجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سابق، ص ص 223-224
[18]- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، مرجع سابق، ص 96.
[19]- محمود حسن الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 161-162.

_ الاحتياطات

_ المخصصات

ثانيا الموارد الخارجية (غير ذاتية):

_ ودائع العملاء بأنواعها

_ إيداعات البنوك الأخرى

_ شهادات الإيداع

_ القروض

الفرع الثاني : استخدامات البنوك التجارية[20]:

أولا: السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي):

تتمثل في الأرصدة التي في حوزت البنك التجاري

ثانيا: السيولة من الدرجة الثانية (أذونات الخزانة_ أوراق تجارية مخصومة)

ويعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة

ثالثا: الأسهم والسندات:

تمثل الأسهم حصة في رأس مال المؤسسة وتعطى لحاملها جملة من الحقوق أما السندات فهي ورقة مالية تمثل تمويل متوسط الأجل

رابعا: القروض التي يقدمها البنك(التسليف أو الائتمان):

[20]- منير اسماعيل أبو شاور أمجد عبد المهدي مساعدة، مرجع سابق، ص ص 199-205.

يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض حيث تحقق عائدا مناسب يوازي الخطورة المحتملة

خامسا: القروض التجارية (الاعتمادات المستندية):

وهي قروض مخصصة لتمويل التجارة الخارجية ,وهي قروض قصيرة لأجل لا تتجاوز عادة سنة

سادسا: الاستثمارات (محفظة , الاوراق ,المالية):

قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية

سابعا :الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام :

وتعني الأوراق ذات الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير التي لا تأخذ حكم الأوراق المالية

الفرع الثالث: سمات موارد البنوك التجارية واستخداماتها ومصادر تمويلها

أولا: سمات موارد البنوك التجارية واستخداماتها:

تتسم موارد البنوك التجارية واستخداماتها بسمات خاصة تميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات الأخرى وتتمثل فيما يلي[21]:

1-تشكل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك التجاري

2-لا تحتل الموارد الذاتية وبالذات رأس المال أهمية نسبية تذكر في اجمالي موارد البنوك التجارية

3-ان الاقراض قصير الأجل للنشاطات التجارية بالذات تعتبر أهم أوجه استخدامات البنوك التجارية لمواردها

[21]- فليح حسن خلق، النقود والبنوك، عالم الكتب، الحديث، الأردن 2006، ص ص 340-341.

4-لا تحتل القروض المتوسطة وطويلة الأجل أهمية نسبية تذكر في استخدامات البنوك التجارية لمواردها

5-ان البنوك التجارية يمكن أن تقوم ببعض الاستخدامات الاستثمارية لمواردها

ثانيا: مصادر تمويل البنوك التجارية:

يمثل جانب الموجودات في الميزانية العامة استخدامات أموال المشروع بينما يمثل جانب المطلوبات مصادر تلك الأموال[1]

المبحث الثاني: الائتمان المصرفي:

يعتر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية حيث إن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى.

المطلب الأول: نشأة وتطور الائتمان المصرفي ومفهومه:

الفرع الأول: نشأة الائتمان المصرفي:

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة ومنها أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والموارد المقرضة , بعد ذلك و مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي الى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع و المدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى[2]

أخرى[2]

[1]- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية والمحاسبة الحديثة، ط6، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص23

[2]- حسن سمير عشيش، مرجع سابق، ص 59.

الفرع الثاني: تطور الائتمان المصرفي:

يمثل الائتمان مرحلة متقدمة من أعمال الوساطة والخدمات المصرفية إذ نشأت في بادئ الأمر عمليات قبول الودائع وتبادل الأموال لدى الصاغة والصيارفة والمصارف التجارية التي تأسست في أوروبا منذ أوائل القرن الثاني عشر, وفي مرحلة لاحقة اقتصر الائتمان على خصم الكمبيالات التجارية وتحصيلها عند الاستحقاق وأخذت مصارف تطور عملياتها الائتمانية مع تطور الأعمال المصرفية وهكذا أصبح الائتمان يلعب دورا كبيرا في عملية تمويل المشروعات على اختلاف أنواعها في الاقتصاد الوطني[1]

الفرع الثالث: مفهوم الائتمان المصرفي:

نقول لغة "ائتمن فلانا فلان: أعده (أي اعتبره) أمينا: ائتمن فلانا فلان على كذا: اتخذه أمينا عليه والائتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا, أي جديرا يرد الأمانة إلى أهلها , أي جديرا بالثقة.

أما الائتمان بلغة القانون فله معنى واسع إذ يعني تسليم مالا منقولا أو غير منقول على سبيل: الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار أو الإعارة أو الرهن[2]

وهناك من يعرف الائتمان المصرفي على انه "واسطة تبادل بين البائع(المقرض) و المشتري (المقترض) التي تتمتع بقبول محدود, وبذلك فإن الائتمان المصرفي هو الوسيلة التي تسهل عملية التبادل لانتقال القيمة من البنك إلى المقترض وبعد مدة من الزمن, الذي يمثل الأجل المتفق عليه, فإن على المشتري إعادة القيمة المستسلمة على شكل دفعات"[3]

المطلب الثاني: تصنيفات الائتمان المصرفي:

---

[1]- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الاسلامي، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 42.
[2]- شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 90.
[3]- عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 21-22.

الفرع الأول: معيار الغرض من الائتمان

أولا: ائتمان تجاري وصناعي

ثانيا : ائتمان استهلاكي

ثالثا:ائتمان استثماري (عقاري)

الفرع الثاني :معيار أجل الاستحقاق :

أولا:ائتمان طويل الأجل

ثانيا :ائتمان قصير الأجل

الفرع الثالث: معيار الضمان المقدم

أولا: الائتمان الشخصي (بدون ضمانات)

ثانيا: الائتمان العيني(بضمانات)

ويمكن تقسيم هذا النوع من القروض إلى[1]

1-ائتمان مقابل أوراق مالية

2-ائتمان مقابل أوراق تجارية

3-ائتمان مقابل بضائع

4-ائتمان مقابل رهن عقاري

الفرع الرابع: معيار شخصية متلقي الائتمان:

[1]- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 85.

أولا: ائتمان العام

ثانيا: ائتمان الخاص

الفرع الخامس: تصنيفات أخرى للائتمان المصرفي:

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات لاستغلال:

1- القروض العامة:

1-1- تسهيلات الصندوق

1-2- المكشوف

1-3- قرض الموسم

1-4- قروض الربط

2- القروض الخاصة:

2-1- تسبيقات على البضائع

2-2- تسبيقات على الصفقات العمومية

2-3- الخصم التجاري

3- القروض بالالتزام

ثانيا: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار :

و تتمثل تلك النشاطات أو العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة وهي تهدف للحصول علو وسائل الإنتاج أو على عقارات.

1_ عمليات القرض الكلاسيكية

2_ الائتمان الايجاري

3_ حالات التوظيف المالي

المطلب الثالث: الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي والمواصفات المطلوبة في مسؤول الائتمان:

الفرع الأول: الموقع التنظيمي لدوائر الائتمان المصرفي

_ في الواقع إن الائتمان المصرفي من الأمور التي تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات للإدارات العليا في البنك, وبالنظر لخرائط الهيكل التنظيمي للبنوك نجد أن دوائر التسهيلات المصرفية ترتبط مباشرة بالإدارات العليا في جميع المراكز والفروع[1]

الفرع الثاني: مواصفات المطلوب توافرها في مسؤول الائتمان المصرفي:

يجب أن تتوفر في مسؤول التسهيلات مجموعة من الصفات لكي يؤدي عمله بكفاءة وإقرار ومن الصفات ما يلي:

–الشخصية المقبولة واللباقة في الحديث

–القدرة والمعرف في تحليل المعلومات الوصفية والكمية

–الخلفية الثقافية الجيدة ومتابعة التطورات الاقتصادية وأوضاع السوق

–المعرفة بالأصول والأعراف المحاسبية وتحليل الميزانيات وإعداد التقارير

المطلب الرابع: شروط وأهمية الائتمان المصرفي

الفرع الأول: شروط الائتمان المصرفي:

[1]- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة لجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص ص 72-73.

تتضمن الشروط منح الائتمان الضوابط التالية[1]

-دراسة الكفاية المالية للزبون

_النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون

_الغرض بطلب الائتمان

_توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان

-الوضع المالي للزبون المقترض

الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي

تبرز من خلال الوظائف التي يؤديها الائتمان : [2]

1-ان الائتمان التي تمنحه البنوك يوفر وسيلة التبادل

2-ان البنوك بتوفيرها للائتمان تسهم في زيادة الاستثمار الذي يوفر القدرة الانتاجية في الاقتصاد

3-ان البنوك ومن خلال الائتمان الذي يوفره للمتعاملين معها ,تسمح بزيادة الانتاج

4-ان البنوك من خلال الائتمان التي تمنحه لفئات المجتمع تتيح زيادة الاستهلاك

5-ان البنوك يمكن أن تساهم في توزيع الموارد المالية من خلال الائتمان الذي تمنحه بين مختلف المجالات و النشاطات الاقتصادية

6-ان البنوك من خلال عملها في تجميع الموارد يمكن أن تسهم وبدرجة مهمة في الحد من تجميد الموارد المالية

المطلب الخامس: أسواق و أدوات الائتمان المصرفي ومحددات الطلب والعرض على الائتمان

[1]- ابراهيم علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، العراق، 2010، ص 06.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص 272-280.

الفرع الأول: أسواق الائتمان المصرفي[1]

أولا :السوق النقدية :

هي السوق التي يجري فيها التعامل بأدوات الائتمان القصير الاجل ،اما من حيث مخاطر التعامل في السوق النقدية فتكمن فيما يلي :

-تقلبات اسعار الفائدة -السيولة النقدية -مخاطر التسويات

ثانيا: أسواق رأس المال

وهو سوق التعامل (بيعا وشراء) بأدوات الائتمان الطويلة الأجل, وهذه الأدوات الائتمانية أو كما تسمى (الأصول المالية) عبارة عن الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات المختلفة بهدف تغطية رأس المال وتوفير الأموال التي يحتاجها في تسيير نشاطه الاقتصادي.

ثالثا: النقود الورقية

وتعتبر من بين أدوات الائتمان وليس أدات على ذلك من أنها تسمى أحيانا بالنقود الورقية الائتمانية دلالة على أن قبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة.[2]

الفرع الثالث: محددات الطلب والعرض على الائتمان المصرفي

تحكم عملية الائتمان المصرفي محددات تؤثر على مدى الإقبال على الائتمان سواء على مستوى فردي أو على مستوى مؤسساتي, فسياسة البنك في جذب الودائع تعد من أهم

1- زياد رمضان، محفوظ جودة

2- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق،ص 87.

المحددات التي تؤثر على أبعاد ومرتكزات السياسة الائتمانية, حيث أن سياسة الائتمان تعتمد على الودائع وتكاليفها وآجالها[1]

ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي إلى[2]

أولا: العوامل أو المحددات الموضوعية

1- أسعار الفائدة المصرفية: مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها, تتصف العلاقة بين أسعار الفائدة على الائتمان من ناحية والكمية المطلوبة من الائتمان المصرفي من ناحية أخرى بالطابع العكسي.

والشكل التالي يوضح هذه العلاقة

الشكل رقم (02) :منحنى الطلب على الإئتمان

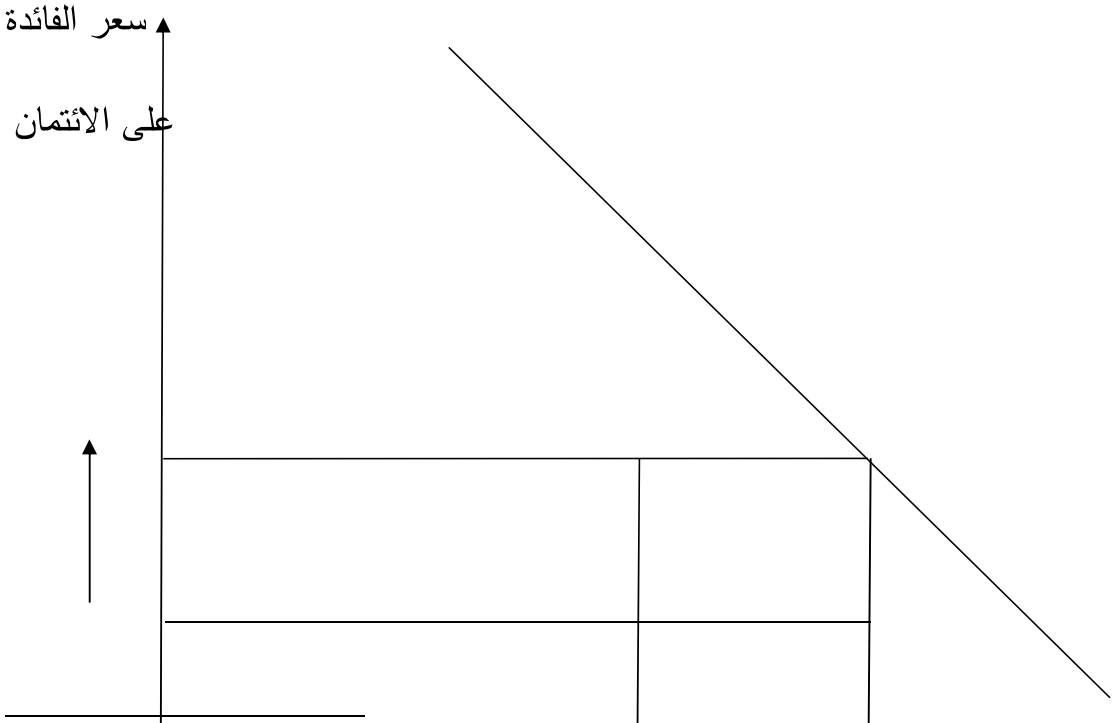

1- أسامة محمود بن موسى، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص 45.

2- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات المصرفي (دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان وأهم محدداته)، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 99-100.

حجم القروض المصرفية المطلوبة

محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات المصرفي (دراسة تطبيقية لنشاط الائتمان وأهم محدداته)، ط2، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 100.

2- أسعار الفائدة على بدائل الائتمان: مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة, يؤدي الانخفاض في أسعار الفائدة على الأوراق المالية لاسيما السندات مقارنة بأسعار الفائدة على الائتمان المصرفي وكلاهما ثابت إلا تحولت المؤسسة الاقتصادية طالبة الإقراض من السوق المصرفي إلى سوق الأوراق المالية لتغطية الحاجة الائتمانية لهذه المؤسسات بشكل كلي أو جزئي بمعنى أن العلاقة بين تغيرات أسعار الفائدة على بدائل الائتمان من ناحية كمتغير مستقل والطلب على الائتمان المصرفي كمتغير تابع من ناحية أخرى, علاقة طردية موجبة.

3- دخول و ثروات المقترضين: تشير النظرة المبدئية إلى ارتفاع مستويات الدخول لمختلف المؤسسات الاقتصادية تؤدي إلى الحد من الطلب على الأموال المصرفية, فالعلاقة بين المتغيرين عكسية.

ثانيا: العوامل الاعتبارية:

توجد مجموعة من العوامل ذات الطابع الشخصي لها بعض التأثير في الطلب على الائتمان التي تقدمه البنوك, ولعل من هذه العوامل الرغبة على الادخار سواء للأفراد أو المشروعات و الأذواق لاسيما بالنسبة للأفراد, فلا شك أن وجود الرغبة والقدرة على الادخار لدى الفرد والقائمين على الإدارة في المشروع تحد من الطلب على الائتمان من البنوك.

ثالثا: عوامل مرفقيه على مستوى الجهاز المصرفي

1- مدى الحريات المتاحة لإدارات البنوك و اتخاذ قرار الائتمان:

2- سياسة المساندة المصرفية

3- الإعلان المستمر على مقومات السياسة الائتمانية

4- سياسة ضمان الائتمان المصرفي

5- الدورة الاقتصادية

المبحث الثالث: قرارات منح الائتمان والضمانات المقبولة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى خصائص القرار الأمثل ومراحل وخطوات منح الائتمان, إضافة إلى أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان والضمانات المقبولة.

المطلب الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل و الضمان المصرفي القبول

الفرع الأول: خصائص القرار الائتماني الأمثل

تتمحور خصائص القرار الائتماني والتي إن توفرت يصعب حدوث التعثر بخلاف ما يرجع إلى أسباب يصعب السيطرة عليها وتقع خارج دائرة مسؤولية العميل والبنك ونلخصها في الآتي[1]:

1_ خاصية السيولة في الائتمان الممنوح

2_ الربحية المتوقعة من الائتمان الممنوح

3_ خاصية الأمان

1_ مراد سالم الطلاع، إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2010، ص 86

4_ خاصية تنويع محفظة القروض والتسهيلات

5_ خاصية الضمان

الفرع الثاني: الضمانات المصرفية المقبولة

أولا: مفهوم الضمان المصرفي

وهو مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان، ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنوك. [1]

ثانيا: الاعتبارات المطلوبة في الضمانات:

يتعين على البنك أخذ مجموعة من الاعتبارات عند قبول ضمانات معينة لمنح تسهيلات معينة، ومن هذه الاعتبارات ما يلي[2]:

1_ التقدير

2_ التسويق

3_ استقرار القيمة

4_ امكانية نقل ملكيتها بسهولة وبشكل قانوني

المطلب الثاني: مراحل تقديم طلب الائتمان والمبادئ الأساسية لمنح الائتمان

يمر الائتمان بمراحل وذلك وفقا لمبادئ أساسية لمنحه والتي سنتطرق فيما يأتي:

1_ أسامة محمود موسى، مرجع سابق، ص 49.

2_ خالد محمود الكحلوت، مرجع سابق، ص 98.

الفرع الاول: مراحل تقديم طلب الائتمان:

يخضع قرار الائتمان للمراحل التالية[1]

أولا: تقديم الملف طلب القرض من الزبون:

ويشمل هذا الملف أساسا على:

_طلب خطي موقع يوضح المبلغ المطلوب,

_القوائم المالية (الميزانيات وجدول حساب النتائج) لثلاث أو خمس سنوات سابقة.

_دراسة الجدوى أو الدراسة التقنية,

–نسخة من السجل التجاري,

_عقد الملكية أو عقد ايجار المحل,

_ الضمانات.

ثانيا: الفحص الأولي للقرض:

بعد استلام ملف الطلب من البنك يتم فحصه للتأكد من قبوله من حيث:

_ شموله لكل الوثائق.

_موافقته لمعايير وشروط الاقراض المعتمد في البنك.

ثالثا: دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك:

1_ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 260_261.

ويشمل الجوانب التالية: شخصية الزبون، تحليل المركز المالي للزبون، دراسة جدول مشروع، المقابلة والمعاينة، الضمانات، التفاوض مع الزبون حول القرض.

رابعا: اتخاذ قرار الاقراض

خامسا: صرف مبلغ القرض

سادسا: متابعة القرض

سابعا: تحصيل القرض.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لمنح الائتمان المصرفي[1]

يستند منح الائتمان المصرفي إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي:

1- الأمان

2- السيولة

3- الربحية

المطلب الثالث: أسس ومعايير منح الائتمان المصرفي والعوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان

الفرع الأول : أسس منح الائتمان[2]

1- توفير الأمان لأموال البنك

2- الموائمة بين هدفي الربحية والسيولة

1- محمد فتحي البديوي, إدارة البنوك, الأكاديمية, المصرية, مصر , 2012, ص ص292-293.

2- رحيم حسن, سليم حمود, الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية, الملتقى الوطني السادس, جامعة 20 أوت, سكيكدة, الجزائر, يومي 23,24 نوفمبر 2008, ص05.

3- التقيد بالسياسة العامة للدولة وعلى الأخص القرارات التي يتخذها البنك المركزي

وتحدد القروض والائتمان أيضا على أساس:[1]

_موقع البنك وحجمه.

_البيئة التنافسية التي يعيش فيها البنك.

_شخصية ونوعية القوى البشرية العاملة في البنك, والمسؤولة عن منح الائتمان.

وتتخذ البنوك التجارية قراراتها التسليفية بعد القيام بالوقوف على الأمور التالية:[2]

1- مبلغ القرض

2- الغرض من القرض

3 مدة القرض

4- مصادر الوفاء

5- رأسمال المقترض ومصادره المالية

6- الضمانة

1- سامر جلدة, البنوك التجارية, والتسويق المصرفي, مرجع سابق, ص132.
2-مفلح محمد عقل, مرجع سابق, ص ص82-83.

الشكل رقم (03):حلقات مسلسل القرض

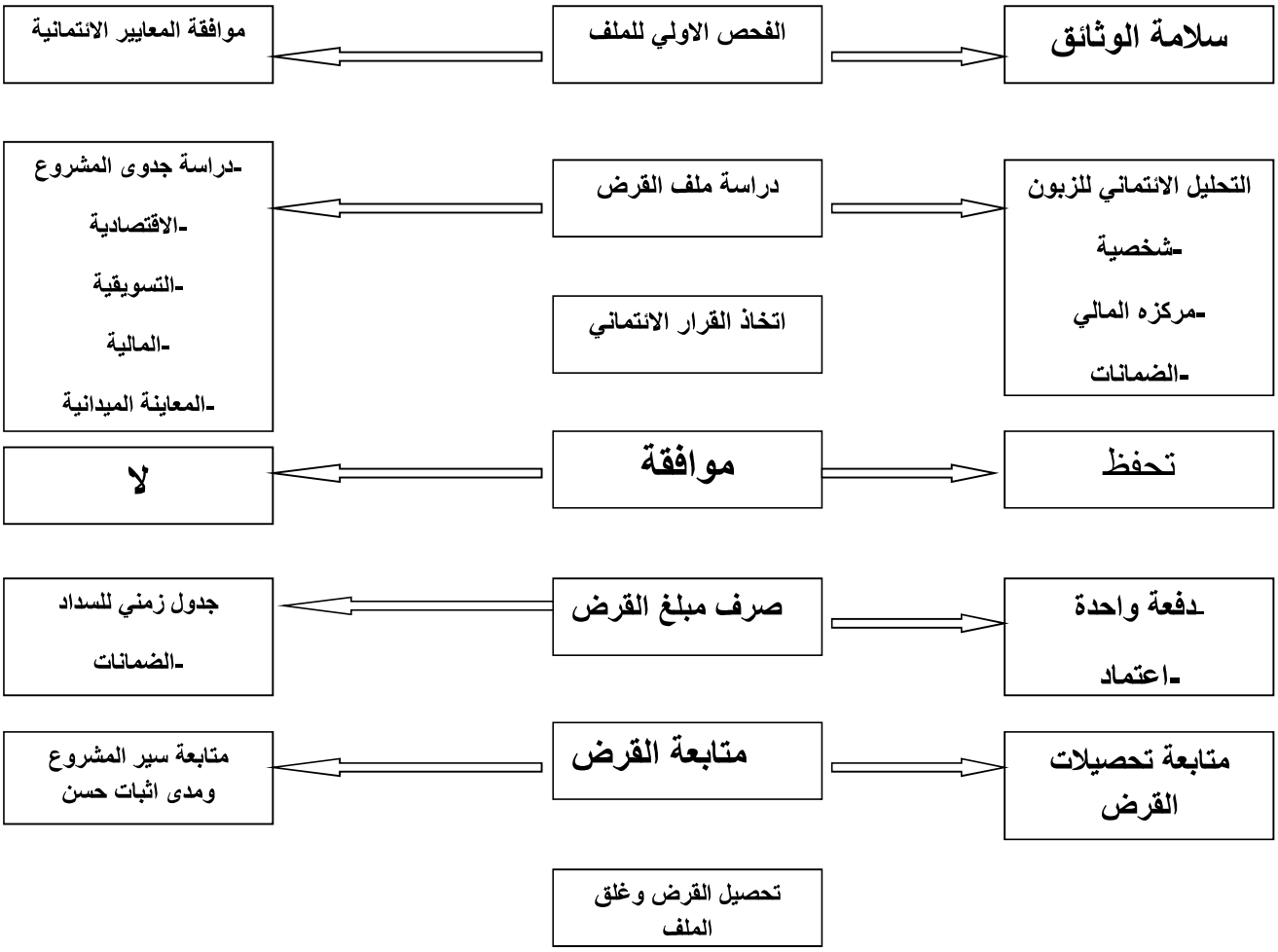

المصدر: رحيم حسين الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 263.

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية لمنح الائتمان المصرفي:

يستند منح الائتمان المصرفي إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي: [1]

1-الأمان

2-السيولة

3-الربحية

4-رأسمال المقترض ومصادره المالية

5-الضمانة

الفرع الثاني: معايير منح الائتمان

يطلق على معايير منح الائتمان بال5Cs وهي: [2]

أولا: الشخصية Character

ثانيا: المقدرة على السداد Capicity

ثالثا: رأس المال Capital

رابعا: الضمانات Collatèral

---

[1]- محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية المصرية، مصر، 2012، ص ص 292-293

2- صلاح إبراهيم شحاتة, ضوابط منح الائتمان من منور قانوني ومصرفي, دار النهضة العربية, القاهرة, مصر, 2009,ص200.

خامسا: الظروف العامة: Condition

يقصد بها الأوضاع المحيطة بالنشاط, وتشمل استقرار المؤسسة والقدرة التنافسية للمؤسسة أي قدرة النشاط على الاستمرار في السوق, وقوة تحملها للظروف, وكيفية التعايش معها ومواجهتها.[1]

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على قرار منح الائتمان المصرفي

ثمة عوامل تؤثر على قرار البنك الخاص بمنح الائتمان ومن أهم تلك العوامل ما يلي[2]:

أولا: اعتباراتالسيولة

ومعناها أن على البنك أن يكون قادرا باستمرار على مقابلة التزاماته أتجاه العملاء واصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافلة لما يستتبع بالضرورة قيام البنك باستخدام قدر من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيولة.

ثانيا: اعتبارات الربحية

ترجع حقيقتها إلى أنها درجة سيولة الأصل تتناسب تناسب عكسيا مع ربحية هذا الأصل ومخاطر الاحتفاظ به,

ثالثا: قرارات البنك المركزي:

حيث يخضع البنك في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي من قرارات مثل: تلك المتعلقة بالحدود التي يتعين ألا يتجاوزها التوسع الائتماني، وكذا نسبتي السيولة والاحتياط النقدي الواجب الاحتفاظ بهما.

رابعا: السياسة الائتمانية للبنك

1–صلاح إبراهيم شحاتة, مرجع نفسه، ص 201.

2_ عاطف جابر طه، مرجع سابق، ص ص283_22.

حيث يخضع البنك فيما يمنحه من ائتمان للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في مبادى منظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية وأنواع الأنشطة الاقتصادية والتي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها الرئيسية.

المطلب الرابع: نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان والديون المتعثرة:

الفرع الأول: نطاقات البحث والتحري عن طالبي الائتمان[1]

إن الهدف من البحث و التحري هو جمع المعلومات التي تساعد في تقييم سمعة طالب القرض ومدى قدرته على تحقيق الدخل، وحجم أصوله، والظروف الاقتصادية التي يمارسه فيها نشاطه، يمتد البحث والتحري عن النشاط الذي يستخدم فيه القرض إلى سجلات الأداء المالي للمؤسسة، نوع العلاقات العمالية، مركز المؤسسة التسويقي، منتجات التي تقدمها وهل هي جيدة مبتكرة أو تقليدية، وتتعدد مصادر الحصول على المعلومات نذكر منها: المقابلات مع طالب الائتمان، والرجوع إلى سجلات البنك، والمصادر الأخرى غير السابقة الذكر، ونوضح فيما يلي[2]

أولا: اجراء مقابلة مع طالب الائتمان

ثانيا: السجلات الخاصة بالبنك

ثالثا: المصادر الأخرى الخارجية للمعلومات

رابعا: تحليل قوائم المالية

الفرع الثاني: الديون المتعثرة:

1_ علا نعيم عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 171_172

2_ عبد القادر حنفي، عبد السلام أبو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004، ص ص167_169

تعد الديون المتعثرة من عدم مقدرة العميل على سداد مبلغ الائتمان الممنوح له من البنك المتعامل معه

أولا: تعريف الديون المتعثرة

يعرف التعثر بانه عملية أو حالة فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج اللحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أو تقصر وتؤدي إلى الحالة التي يصل إليها المشروع من عدم قدرته على سداد التزاماته والحصول على التزامات جديدة بل أيضا العودة إلى ما كان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالي والنقدي أو التشغيلي، إذا الدين المتعثر في أضيق تعريف له بأنه الدين الذي يفشل في تسديد المبلغ الأصلي والفوائد عليه[1]

الفرع الثاني: أسباب نشوء الديون المتعثرة:

أولا: أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الدين:

يمكن تقسيم أسباب الديون المتعثرة إلى ثلاثة مجموعات وهي[2]

1_ قصور دراسة منح التسهيلات

2- عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث:

_مخاطر الادارة، _السوق، _رأس المال، _ الضمانات العقارية.

3_ صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.

ثانيا: أسباب يرتكبها العميل فيؤدي إلى تعثر الدين:

1_ دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2006، ص ص46_47.

2_ صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي في المؤسسة البنكية وأثرها على المخاطرة الائتمانية مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 23، العراق، 2010، ص ص 274_275.

1_عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة والكاملة للبنك

2_ استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوح من أجله

3_ التوسع الغير المدروس لعمليات العميل

4_ العوامل الشخصية والذاتية للعميل

ثالثا: أسباب خارجة عن إرادة البنك والعميل

1_ دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش والتباطؤ

2_ تغيير غير متوقع في التشريعات و الأنظمة الدولية

الفرع الثالث: مخاطر الائتمان المصرفي

أولا: تعريف المخاطر البنكية

وهي مخاطر تتعلق بمدى اقتحام البنك لمجالات المخاطرة مع الاشارة إلى أن مشاريع المخاطرة هي في العادة الأكبر ربحية كما يتعلق أيضا من جهة ثانية بدرجة التنويع في التوظيف الموارد إذ أن التنويع يدل على رغبة البنك في توزيع المخاطر[1]وهي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف الآخر فتمثيل هذا التراجع لا يعني إن احتمال التخلف عن السداد سيزداد[2]

ثانيا: قياس المخاطرة الائتمانية في البنوك التجارية:

تقاس المخاطر الائتمانية وفق الصيغة التالية:

1_رحيم حسين، مرجع سابق، ص 212.

2_ حام محسن الربيعي، حمد عبد الحسين الربيعي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار البارودي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 170.

المخاطر الائتمانية = القروض قصيرة الأجل ÷ اجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض القصيرة الأجل التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين، وهناك أربع مؤشرات من أكثر النسب المالية استخداما لقياس المخاطر الائتمانية هي:

1_ المخاطر الائتمانية = القروض المتعثرة ÷ اجمالي الموجودات

2_ المخاطر الائتمانية = صافي الديون المعدومة ÷ اجمالي القروض

يشير المؤشرين (1) و (2) إلى احتمالية انخفاض بعض موجودات البنك وبخاصة القروض بحيث تصبح عديمة القيمة بسبب تعثر المقترض على السداد

3_ المخاطر الائتمانية = الاحتياطي السنوي لخسائر القروض ÷ اجمالي القروض

4_ المخاطر الائتمانية = مخصصات خسائر القروض ÷ اجمالي القروض

إن المؤشرين الاخرين (3) و (4) يفصحان عن كيفية استعداد البنك لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء احتياطات خسائر القروض

والقروض المعدومة هي القروض المصرح بها من الإدارة بوصفها قروض متعذر تحصيلها

بالإضافة إلى النسب السابقة نجد (sherrord1987)وهو نموذج كمي للتنبؤ بالتعثر ويقيس كذلك درجة المخاطر الائتمانية[1] والذي أوجد علاقة بين القرض من جهة وتحديد نوعيته من جهة أخرى كأساس لتسعير القرض، ويهدف هذا النموذج لتقييم خطر القرض من خلال

1_ عقبة قطاف، مرجع سابق، ص 86

تقييم المراكز المالية للعملاء من واقع بياناتهم المالية من خلال استخدام مجموعة من النسب وهي:

X1 = صافي رأس المال ÷ اجمالي الأصول

X2 القيم الجاهزة ÷ إجمالي الأصول

X3 = الاموال الخاصة ÷ إجمالي الأصول

X4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ اجمالي الأصول

X5 = أجمالي الأصول ÷ إجمالي الالتزامات

X6 = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

ويصاغ هذا النموذج بمعادلة ارتباطية التالية

$$Z=17\ x1+9x2+\ 3.5x3+20x4+1.2X5+0.1X6$$

وتصنف كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05) تقسيم القروض حسب درجة المخاطرة

المؤشر	درجة المخاطرة	رقم الفئة
Z> 25	قروض ممتازة	1
25 >Z >20	قروض قليلة المخاطر	2
20> Z >5	قروض متوسطة المخاطر	3
5 >Z> −5	قروض عالية المخاطر	4
Z< −5	قروض بمخاطر عالية جدا	5

المبحث الرابع: ترشيد القرار الائتماني باستخدام التحليل المالي:

قبل القيام بمنح الائتمان يقوم البنك بدراسة الوضعية المالية للزبون طالب الائتمان وذلك من قبل محللين ماليين باستخدام أساليب التحليل المالي:

المطلب الأول: التحليل الائتماني:

سنتطرق في هذا المطلب إلى التحليل الائتماني أولا ثم إلى أهمية هذا التحليل

الفرع الاول: التحليل الائتماني

يعد التحليل الائتماني أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة إذ تشكل مشكلة خطيرة تواجه البنوك في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها مما يؤدي إلى تعرض البنك المانح لها خسائر حقيقية مادية.

الفرع الثاني: أهمية التحليل الائتماني:

يعد التحليل المالي ذا أهمية كبيرة للأطراف التي يهمها الاطمئنان على أن البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن إدارة البنك تؤدي مهمتها بكفاية عالية، وهذه الأطراف هي: (إدارة البنك والبنك المركزي، والمساهمون، والمودعون)، ويتضمن التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية وفهمها وبمساعدة بيانات إضافية أخرى في ضوء اعتبارات معينة إذ يقوم البنك بتوظيف الأموال الموضوعة تحت تصرفه في مجالات مختلفة لكل نوع منها معدل ربحية خاص ومختلف عن غيره وعلى إدارة البنك أن توازن بين كل هذه الاعتبارات المتمثلة في السيولة والمخاطرة والتكلفة بشكل يحقق للبنك أكبر قدر ممكن من الأرباح دون المساس بالحد اللازم من السيولة مع الأخذ بالحسبان جانب الحيطة والحذر من المخاطرة.

المطلب الثاني: التقارير والكشوفات الدورية المستخدمة في التحليل الائتماني[1]

الفرع الاول: كشوف مرفقة بقائمة الميزانية:

ومن هذه الكشوف ما يلي:

1_ كشف التسهيلات الائتمانية.

2_ كشف المخصصات

3_ كشف الاعتمادات المستندية

4_ كشف بالالتزامات العرضية

الفرع الثاني: الكشوف المرفقة بقائمة جدول الحسابات

ومن هذه الكشوف ما يأتي:

1_ الفوائد المحصلة

2_ العمولات الدائنة

3_ كشف تفصيلي لتصنيف السلف والقروض الممنوحة والحسابات الجارية المدينة

المطلب الثالث: مراقبة الائتمان ومقومات تقييم القرار الائتماني ومصادر التقييم

الفرع الاول: مقومات تقييم القرار الائتماني في البنوك[2]

1_ ابراهيم محمد علي الجر زاوي، مرجع سابق، ص 11.

2_ علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفة الائتمان في البنوك، غزة، فلسطين، 2006، مقالة منشورة على الرابط التالي: iugaza .edu.ps , site يوم2018/01/16 على الساعة 16:30

تتطلب عملية اتخاذ القرار الائتماني في البنوك دراسة العديد من العوامل المؤثرة التي قد تسهم في تسيير أو تحسين عملية إعادة سداد القرض، ومن هذه العمليات عمليات التحليل المالي اللازمة لتقييم طلب الائتمان محل الاهتمام.

الفرع الثاني: مصادر التقييم

يراقب محللو الائتمان المؤسسة بواسطة: [3]

_ الحصول على أية معلومات منشورة متاحة عن المؤسسة إدارتها، بما في ذلك التقارير التي تعرض في الصحف والمجلات وعلى شاشة التلفزيون

_متابعة أداء الشركة في البورصة في حالة المؤسسات العامة المسجلة

_ تحليل مخاطر العمل التي تواجه المؤسسة وتحليل مواطن قوتها وضعفها فيما يتعلق بالموارد والادارة بالإضافة إلى معرفة التهديدات والفرص التي تواجهها

تحليل المركز المالي للمؤسسة كما هو معلن في القوائم المالية المتاحة

المطلب الرابع: قياس المخاطر الائتمانية بواسطة التحليل المالي والمعارف الأساسية لذلك

الفرع الأول: قياس المخاطر الائتمانية:

يمثل التحليل المالي أحد الأدوات الهامة التي يستعين بها متخذ القرار الائتماني بصدد التحليل الائتماني المتكامل لطلبات الاقتراض التي تقدم إليه بأنواعها المختلفة ويختلف اعتماد متخذ القرار على أدوات التحليل المالي المختلفة بأنواعها التقليدية والحديثة وذلك لاختلاف نوع القرض، أسبقية تعامل طالب القرض مع البنك فترة نشاط طالب القرض داخل

3_ بريان كويل، تحديد مخاطر الائتمان، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، 2006،ص 21.

السوق، الغرض من القرض، المستوى الاداري الذي يناط به اعتماد القرار الائتماني، هذه المحددات وغيرها تلعب دورا هاما يؤثر على مدى الاعتماد في صناعة قرارات الائتمان والتعويل على توظيف أساليب التحليل المالي المختلفة من حيث العمق والتنوع ودرجة الاتساع

الفرع الثاني: المعارف الرئيسة:

تعتبر المعارف التي يتعين على رجل الائتمان الناجح أن يتسلح بها والتي تتمثل فيما يلي[4]

أولا: المعارف التمويلية:

وهي تتصل في المقام الأول باستيعاب وفهم ما يلي:

_مصادر الأموال المختلفة، ذاتية وخارجية

_كيفية احتساب تكلفة تمويل كل مصدر

_أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة التقليدية والحديثة منها وما يرتبط بها من كيفية استخدامها وتوظيفها في خدمة القرار الائتماني

القدرة على استخدام أدوات التحليل المالي والتنبؤ والتخطيط للأداء المالي في الفترات المستقبلية

_علاقة قرارات التمويل ونتائج التحليل المالي

_الفهم العميق لوظائف وأهداف ومحددات التحليل المالي وتأثر الائتمان بذلك

المخاطر الائتمانية ومخاطر الأعمال كيفية التمييز بينهما وتأثير كل منها على قرارات منح الائتمان

4_ بريان كويل، مرجع سابق، ص ص 74_76.

ثانيا: المعارف المحاسبية

وتدور حول أهمية الالمام بما يلي:

_القدرة على قراءة وتفسير القوائم المالية والحسابات الختامية

_المقدرة على اعداد القوائم المالية المختلفة

_القدرة على تبويب وإعادة تبويب القوائم المالية للأغراض التحليلية المختلفة

-إعداد الموازنات التخطيطية وقوائم التدفق النقدي والإلمام بالقواعد الأساسية لمراجعة الحسابات

_استيعاب الفرق بين وظائف كل من المخصصات والاحتياطات بأنواعها المختلفة

_القدرة على إجراء تحليلات التعادل وتوظيفها بشكل جيد في خدمة قرار منح الائتمان

ثالثا: المعارف التسويقية

أهمية الالمام بالموضوعات الرئيسية التالية:

_الالمام بالطرق المختلفة لقياس الطلب والعرض والتنبؤ بهما

_القدرة على قياس الفجوة بينهما، وما إذا كانت كامنة أو ظاهرة

استيعاب مفهوم دورةحياة المنتج وعلاقته بقرارات منح الائتمان

الفهم الامثل لعناصر المزيج التسويقي و انعكاساتها المختلفة على جوانب دراسة منح الائتمان من عدمه

رابعا: المعارف الاحصائية:

أهمية القدرة والفهم واستيعاب كيفية استخدام الادوات الاحصائية وتوظيفها في خدمة قرارات منح الائتمان من عدمه

_ الأرقام القياسية وعلاقة ذلك عند دراسة تأثيرات التضخم على تقديرات الايرادات والمصروفات والانفاق الرأسمالي في قرارات منح الائتمان لغير الأغراض قصيرة الأجل

الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والتباين والقيمة المتوقعة والارتباط والانحدار

التوزيع الاحتمالي والتقيد بالأساليب الواردة في النقاط الثلاث الأخيرة في قياس المخاطر الائتمانية وبشكل خاص في حالات عدم التأكد وتوقع حدوث موجات تضخمية تؤثر على سلامة قرارات التمويل ومنح الائتمان في الأجلين المتوسط والطويل.

الخلاصة:

مما سبق نستنتج أن محور ترشيد القرار الائتماني يدور حول اتخاذ قرار الموافقة على منح الفرص عندما يطلبه العميل أو رفض طلبه، وهنا مكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان فالقرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفسه القرار الخاطئ في رفض طلب العميل فالأولى ينتج خسارة بسبب منح الائتمان والثاني ينتج فوات الفرصة بسبب الرفض وفي كلتا الحالتين يتحمل البنك النتائج.

ولضمان الدقة في النتائج والقرارات فإن المحللين الماليين في البنك عادة ما يطلبون من العميل القوائم المالية لإجراء دراسة عليه قصد معرفة قدرته على التسديد لعدد من السنوات السابقة فيما يعرف بالملف الائتماني وامكانية التنبؤ بمدى فاعلية هذه القدرة مستقبلا، لذا فإن المحللين بالبنك يقومون بتحليل القوائم المالية للعميل للوصول إليه نتائج وبغية التعمق أكثر في الدراسة كان لزاما علينا القيام بممارسة ميدانية نحاول من خلالها تطبيق ما رأيناه في الفصلين النظرين السابقين وذلك من خلال الفصل الثالث التطبيقي اللاحق.

تمهيد:

بعد قيامنا بالدراسة النظرية أبرزنا مدى مساهمة البنوك التجارية في منح القروض.

وسوف يتم التطرق إلى الدراسة التطبيقية في هذا الفصل لإبراز قياس اهمية تحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني بدقة ومعرفة أساليب وطرق منح القرض التي يتم تطبيقها فعلا في أرض الواقع ويتم هذا في وكالة القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة المسيلة.

المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: نشأته.

انشئ هذا البنك في 29 أكتوبر 1966، ويقع مقره الرئيسي في شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، هذا برأس مال قدره 15 مليون دج ليصبح سنة 1980 في حدود 600 مليون دج. أما في الوقت الحالي فيقدر رأس ماله بـ: 14.5 مليار دج. وجاء هذا البنك لخلق مجموعة من المصارف متواجدة قبلها وهي:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي (وهران).
- البنك التجاري والصناعي (الجزائر العاصمة).
- البنك الجهوي والتجاري والصناعي (عنابة).
- البنك الجهوي للقرض الشعبي.

كما تم تدعيمه بضم البنك الجزائري – المصري–(1جانفي 1968) الشركة المرسيلية للبنوك(30 جوان 1968)، الشركة الفرنسية للبنوك والتسليف سنة 1971 للبنك تسعة وحدات جهوية(حسب تقسيم سنة 1983) كل وحدة مقسمة إلى ثلاث وحدات جهوية، وبلغ عدد فروع البنك(وكالاته) في بداية 1985 حوالي 114 فرعا ليتقلص عددها إلى 78 فرعا عقب تأسيس بنك التنمية المحلية، كما يقدر عدد الحسابات المفتوحة لديه بما يفوق 167 الف حساب.

المطلب الثاني: دوره.

كباقي المؤسسات المالية، القرض الشعبي الجزائري بنك تجاري له وظائف عدة تتمثل في: إقراض الحرفيين، أصحاب الفنادق، قطاع السياحة والتعاونيات غير الزراعية المنشأت الصغيرة والمتوسطة أيا كان نوعه إقراض أصحاب المهن الحرة وفتح الحسابات، كما يقوم بدور الوسيط في العمليات المالية للإدارات الحكومية، تقديم قروض وسلفيات للإدارة المحلية تمويل مشتريات الدولة، الولاية، البلدية، والشركات الوطنية فهو يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية للبلاد.

أما على مستوى المبادلات التجارية الجزائرية الدولية فإن القرض الشعبي الجزائري يؤدي دور الوسيط بين المصدر والمستورد وذلك عن طريق ما يقدمه من ضمانات للمشتري والبائع على حد سواء، فهو يقوم بمراسلة البنوك الأجنبية لإفادة المصدر بمعلومات دقيقة حول الزبون (الشركة) لأن البائع في غالب الأحيان لا يستطيع التعرف على زبونه بسهولة، مما ينتج عن انعدام الثقة بينهما خاصة

عند استلام البضاعة وتخليصها، في هذه الحالة يقوم القرض الشعبي الجزائري بتقديم للبائع يؤكد من خلاله استعداد المستورد لتسديد قيمة البضاعة فور وصولها. كما أنه يقوم بدور هام يتمثل في تطوير عنصر الثقة خلال المبادلات الدولية.

الشكل رقم (04):القرض الشعبي الجزائري عبر التراب الوطني

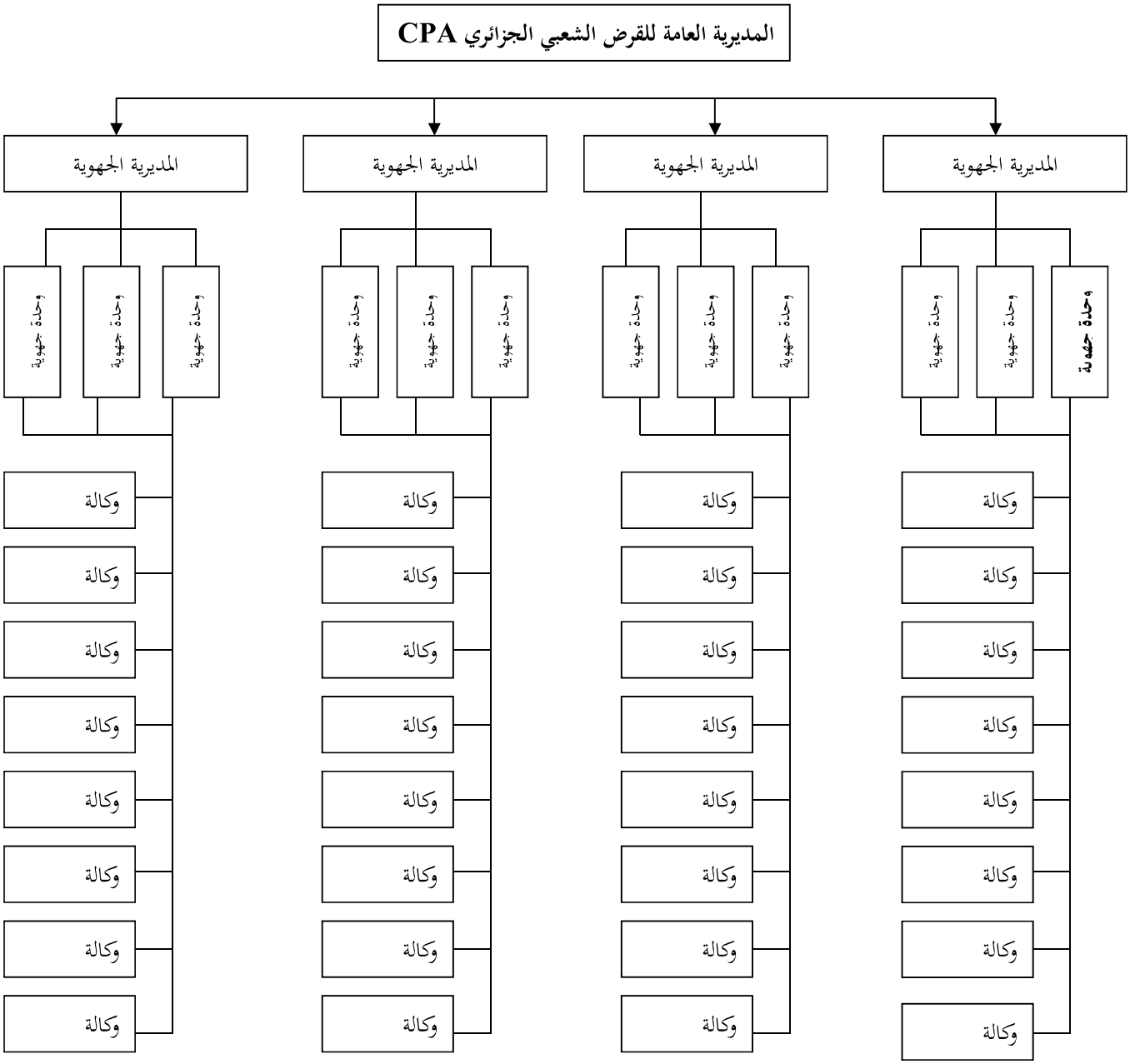

المصدر: القرض الشعبي الجزائري – وكالة المسيلة

المطلب الثالث: لمحة حول وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة.

تم إنشاء هذه الوكالة بالمسيلة سنة 1972، برأس مال قدره 93120.000دج بلغ عدد المودعين لديها ما يفوق 8500 منخرط، يعمل بالوكالة 24 موظفا مهيكلين على النسق الموالي:

الشكل رقم (05) :الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري بوكالة المسيلة

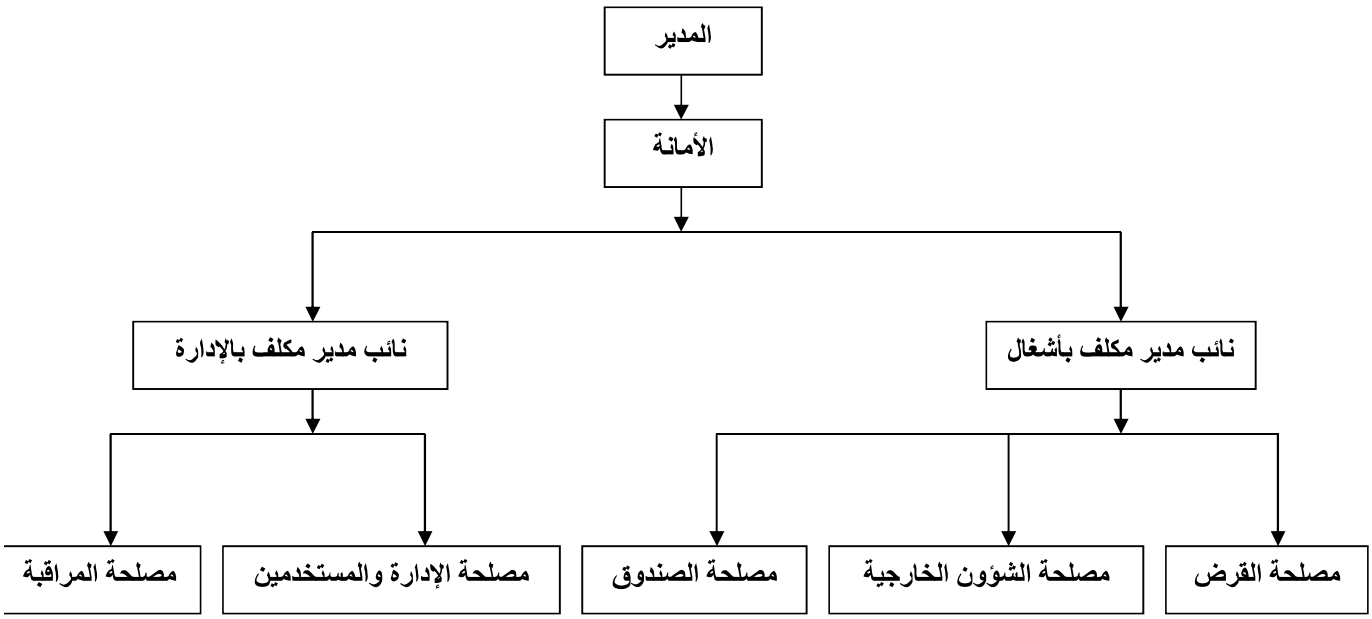

المصدر: القرض الشعبي الجزائري– وكالة المسيلة.

بلغ عدد القروض الممنوحة حوالي 4 خط قرض سنة 2000، اغلب هذه القروض قصيرة ومتوسطة الأجل كما أن نوعية جل المتعاملين مع البنك هم الخواص حيث تقدر عدد السجلات التجارية المودعة لدى مصلحة القرض بالبنك حوالي 2000سجل تجاري وهذا سنة 2003.

تضم الوكالة خمس مصالح هامة وهي:

1- مصلحة الصندوق:

وهي المصلحة الرئيسية في أي وكالة بنكية، لأنه عبرها تتم كافة العمليات البنكية تقريبا من السحب والدفع النقديين، التحويلات، وكذا خصم وسحب الشيكات.

كما توجد بهذه المصلحة كل الحسابات النقدية المفتوحة من قبل الزبائن أو المتعاملين المباشرين مع هذه المصلحة وتعتمد هذه الأخيرة في تعاملاتها مع الزبائن على أربعة مبادئ وهي:

– **مبدأ الاستغلال**: وفقا لهذا المبدأ يعمل البنك على تلبية متطلبات زبائنه من سحب وإيداع وتحويل.

– **مبدأ التعهد**: وهو التزام البنك بتثبيت جميع العمليات المتعلقة بالزبائن وفي وقتها المحدد.

– **مبدأ الخزينة:** يفرض هذا المبدأ على رئيس المصلحة بالتسيير العقلاني لأموال الخزينة على أن يترك جزءا من الأموال لتلبية متطلبات الزبائن كما وأنه يترك جزءا أخر تحت تصرف بنك الجزائر.

– **مبدأ الأمن:** ويشمل العمليات التي تقوم المصلحة بها على القيم الجارية(صكوك– نقود سائلة)، وكذا مراقبتها والحفاظ عليها.

كما أن مهام مصلحة الصندوق يمكن تصنيفه إلى قسمين على التوالي:

* مهام تتمثل أساسا في التحويل من حساب إلى أخر:

– التحويل من حساب شخص إلى حساب شخص أخر في نفس الوكالة.

– التحويل من حساب شخص على حساب شخص أخر في وكالة لبنك أخر ومن بين الوظائف الأخرى التي تقوم التي تقوم بها مصلحة الصندوق نجد مهمة وضع التعرف عن بعد والتي تنحصر أساسا في:

1– الإرسال: وهو عبارة عن أمر من الزبون، تقوم المصلحة بموجبه بتحويل مبلغ ووضعه تحت تصرف شخص أخر وهذا بوسائل مختلفة مقابل تلقي البنك ما يعرف بحقوق الإرسال من الزبون.

2– الاستغلال: وهي العملية البنكية السابقة وإنما بصورة معكوسة أي أن البنك هو الذي يستقبل المبلغ المالي من طرف البنك المرسل، ومن ثم وضعه تحت تصرف الشخص المرسل إليه.

2– مصلحة القرض:

وهي المصلحة المكلفة بكل عمليات تسيير القروض المالية(قروض الاستغلال وقروض الاستثمار)، والممنوحة لزبائن المعتادين أو الجدد، كما تعمل المصلحة على توظيف الموارد المالية في شتى المجالات الاستثمار.

3- مصلحة الشؤون الخارجية:

وهي المصلحة المكلفة خصوصا بالعمليات المالية المرتبطة بالخارج مثل: عمليات الاعتماد المستندي أو عمليات التوطين وبصورة عامة كافة العمليات التي تتم بالعملة الصعبة من تصدير واستيراد وغيرها.

4- مصلحة المراقبة:

وهي مصلحة داخلية يتركز عملها على مراقبة كل العمليات المالية التي تقوم بها المصلحة السابقة وتقيم مدى تلاؤمها مع القانون الداخلي للوكالة وهذا من خلال مراقبة يوميات المحاسبة للوكالة، وإعداد التقارير المتعلقة بذلك.

5- مصلحة الشؤون الإدارية:

وهي مصلحة تهتم بشؤون العاملين لد الوكالة، إضافة إلى العمليات الإدارية كفتح الحسابات البنكية ومتابعتها، وبالإضافة إلى عمليات أخر.

للوكالة عدة موارد مالية أخر تستخدمها في عدة أغراض وهذه الموارد مكونة من:

- رأس المال الخاص.
- فوائد الاستثمار الخاصة به.
- فوائد على القروض والسلفيات المقدمة.
- عملات الخدمات.
- أرباح الصرف ومستحقات الأوراق التجارية فبل استحقاقها.
- الودائع.

كل هذه الموارد تذهب لتغطية النشاطات المختلفة للبنك أو التي يمكن أن تحصر إجمالا في:

- قروض قصيرة الأجل أو القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات، هذا بالإضافة إلى مصاريف أخرى متنوعة كمصاريف الصيانة والتجهيزات، بالإضافة إلى الفوائد الممنوحة لمختلف الودائع.

* تتعامل الوكالة مع عدة متعاملين أبرزهم:

- الشركات الوطنية والمحلية.
- الوكالة العقارية السياحية على مستوى الولاية.
- المؤسسات الصغيرة والفنادق ومحطات البنزين.
- الحرفيين أصحاب المهن الحرة، مدارس السياقة، عبر الولاية وكذا التجار.

- المقاولين الخواص، خصوصا الناشطين منهم في مجال البناء.
- المستوردين.

ويلعب على المتعاملين الانتهاء إلى القطاع الخاص كما تتعامل الوكالة مع وكالات لبنوك أجنبية مثل:

- وكالة القرض الليوني CREDIT LYONAES الفرنسية.
- المؤسسة العامة للقرض الفرنسي.
- وكالتي ستي بنك الأمريكية.

بالإضافة إلى كل ما سبق فإن الوكالة تتعامل أيضا مع مختلف البنوك الموجودة في الولاية.

هذا التعامل يبرز خاصة في عملية المقاصة أو مجالات أخرى مثل تخليص الشيكات التمويل بين الحسابات.

المبحث الثاني: السياسات الاقراضية لبنك القرض الشعبي

سنتناول في هذا المبحث القروض التي تمنح من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة بالإضافة للإجراءات اللازمة لمنح هذه القروض.

المطلب الاول: سياسة الإقراض لدى الوكالة

1- **أنواع القروض المقدمة:** تتعامل الوكالة في عملية الإقراض انطلاقا من نوعين أساسيين هما:

أ- **قروض قصيرة الأجل:** تسمى كذلك قروض التغطية وهي قروض لا تتعدى مدة استحقاقها سنتين وتمنح هذه القروض أساسا لأصحاب المهن الحرة والحرفية والتجار لتغطية عملياتهم التجارية.

ب- **قروض طويلة الأجل:** وهي قروض تتعدى مدة استحقاقها سبع سنوات، وتمنح عادة لإقامة مشاريع إنتاجية كبرى والتي تتطلب دعامة عالية وكبيرة جدا.

2- **تطور نشاط القروض بالوكالة:** نظرا لزيادة حجم المشاريع بالمنطقة، شهدت السنوات الأخيرة من العقد الماضي تغيرا واضحا في حجم القروض المقدمة من طرف الوكالة، هذه التغيرات يمكن إبرازها في الجدول التالي:

الجدول (06): تطور حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة(الوحدة مليون دج)

السنوات	2000	2002	2005	2006
قطاع عام	155.36	158.708	131	4
قطاع خاص	80.999	40.731	1539	1618

المصدر: القرض الشعبي الجزائري وكالة لمسيلة

من الجدول نلاحظ أن الفترة بين السنتين 2000، 2002 شهدت تزايدا ملحوظا من قبل القطاع العام لينخفض هذا المستوى سنة 2005 نتيجة تغير سياسة الدولة والمتمثلة أساسا في الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات هذا القطاع وتجنب تسريح المزيد من العمال، وهذا عن طريق بعض الإعانات المالية كما أن هذا المستوى عرف تدهورا ملحوظا وهذا ما نلاحظه في الجدول أعلاه حيث أصبح سنة 2006 "4 مليون دج" وهذا راجع إلى عدم قدرة الدولة على الحفاظ على مؤسساتها في القطاع العام هذا الذي أدى إلى الزيادة في تسريح العمال.

أما فيما يخص القطاع الخاص فقد كانت انطلاقته الفعلية سنة 2000، وهذا ناتج عن تسهيل سبل الحصول على القروض من طرف البنوك كما أنه شهد انخفاض ملحوضا في معدلاته وهذا ما رده إلى اعتماد المستثمرين على مشاريع لا تتطلب تمثيل ضخم، إلا أنه عرف تقدما ملحوظا في السنتين 2005، 2006 وهذا راجع إلى اعتماد المستثمرين على مشاريع تتطلب تمويل ضخم لتنمية رؤوس أموالهم.

3- دراسة مراحل منح القرض:

- مراحل عملية منح القرض:

تمر عملية منح القرض بعدة مراحل نلخصها في النقاط التالية:

* تقديم ملف طلب القرض بعدة مراحل نلخصها في:

- طلب الحصول على قرض يحتوي على قيمة القرض المطلوب.
- تقديم الميزانيات المفصلة لنشاط ثلاثة سنوات سابقة.
- السجل التجارية.
- شهادة أداء المستحقات.
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.
- إذا كان طالب القرض عميل جديد لدى البنك فإنه يقدم علاوة على ما سبق ضمانات أخرى.

* تقوم إدارة البنك رفقة خبراء مكلفين بدراسات بدراسة ملف طلب القرض.
* بعدها تقوم اللجنة المختصة لمعاينة المشروع وتقدير قيمة تكاليفه الحقيقية.
* تراسل فيما بعد الوكالة الجهوية الكائنة في سطيف للبحث في شأن الطلب.
* في حالة الموافقة على طلب القرض ينشأ بين طالب القرض والوكالة ما يسمى بعقد الاتفاق.
* يتابع البنك صرف القرض عن طريق المصالح المختصة التابعة له.

– أخر هذه المراحل هي مرحلة التسديد والتي تتم حسب ما ورد في عقد الاتفاق.

المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري

أولا: قرض الاستغلال

هذا القرض لا يجب أن تتعدى مدته 24 شهرا على الأكثر وهو مخصص لتمويل الأصول المتداولة للمؤسسة طول فترة الاستغلال.

هذا القرض يمكن أن يأخذ شكل قرض نقدي أو قرض عن طريق التوقيع.

القرض النقدي أو المباشرة:

الخصوم التجارية

السحب على المكشوف مرفق

القروض الموسمية

مقدم على الفواتي

القروض الغير مباشرة أو عن طريق التوقيع:

الضمانة

الضمانات الجمركية

التقديم المتنازع فيه

(cic) رسوم على ودائع متنازع عليها

1. ضمانات على الأسواق(مزادات CBE–CRA–معيار مسبق أو العرض..)
2. الاعتمادات المستندة(التصدير والاستيراد).

للحصول على هذا القرض يجب على المؤسسة دفع ملف طلب القرض من ثلاثة نسخ للوكالة.

و قرار منح القرض يؤخذ على أساس تشخيص عام للمؤسسة حسب درجة الصلاحيات الممنوحة لهيئات القرار إما أن تعقد اللجنة على مستوى الوكالة أو على مستوى مجموعة الاستغلال، وإما عن طريق اللجنة المركزية للقروض التابعة للمديرية العامة.

ثانيا: قرض الاستثمار

كل مشروع استثماري للتأسيس، للتوسيع أو لتجديد وسائل الانتاج، يتم تمويله عن طريق قرض متوسط المدى على أن لا يتعدى مدته 7 سنوات على الأكثر.

✓ أنواع القروض الاستثمارية التي يمنحها البنك

تتمثل في القروض الاستثمارية المباشرة و غير المباشرة:

1. قروض متوسطة المدى(CMT المحلية)
2. ضمانات القرض الخارجي(قرض المشتري)
3. ضمانات كمبيالات الممولين الأجانب(المعدات)

مدة تسديد القرض مرتبطة بمدة حياة الاستثمار الممول وكذا التدفقات النقدية الناتجة عنه، فهو مقرون بالفترة الاقتصادية للثروات المالية والقدرة على التسديد والتي يولدها المشروع.

وللحصول على هذا القرض يجب على المؤسسة دفع ملف طلب القرض من ثلاثة نسخ للوكالة.

ثالثا: قرض السياحة

البنك يرافق المتعاملين في قطاع السياحة بتمويل:

- مشاريع جديدة
- تحديث وإعادة التأهيل

بنك القرض الشعبي الجزائري يقوم بتوفير كل الامكانيات لتسهيل وتسريع عملية معالجة ملفات القروض المودعة من طرف المؤسسات في قطاع السياحة في آجال لا تتعدى:

❖ 40 يوم لقروض الاستثمار.

❖ 30 يوم لقروض الاستغلال.

هذه الآجال تأخذ بعين الاعتبار ابتداء من تاريخ إيداع الملف على مستوى الوكالة.

المطلب الثالث: الاجراءات اللازمة لمنح القروض في بنك القرض الشعبي الجزائري

أول خطوة يقوم بها العميل الطالب للقرض هي وضع الملف كامل وشامل لمجموعة من الوثائق الادارية والمحاسبية في الوكالة أين يتم دراسته من طرف المكلف بالدراسات، يقوم بالتأكد من توفر كل الوثائق المطلوبة و اعطاء مهلة لدراسة الملف، تكون المدة حوالي شهر، ويتم نقل الملف إلى المديرية الجهوية وهناك تقوم لجنة مكونة من رئيس المصلحة والمكلف بالدراسات والمدير بإعطاء القرار النهائي سواء بالقبول أو الرفض، مع ذكر الأسباب في كلتى الحالتين.

أولا: معلومات عن طالب القرض

من خلال المقابلة الشخصية للعميل و زيارة موقع نشاطه يتم التأكد بصورة جزئية من صحة البيانات والمعلومات المقدمة، غير أن هذا ليس بالكافي لتكوين فكرة معمقة عن العميل والعملية موضوع التمويل، ولذلك يلجأ البنك إلى جمع المزيد من المعلومات من مصادر مختلفة، وهذا ما يعرف بالاستعلامات البنكية وهي تلعب دورا هاما في صناعة القرار من طرف "قسم تسيير القروض المعرضة للخطر".

ثانيا: الوثائق اللازمة لدراسة ملف القرض

يتم تكوين ملف القرض بواسطة الوثائق التالية بصفة عامة وتختلف باختلاف نوع القرض:

1. الوثائق الادارية:

- طلب خطي يتم فيه تحديد طبيعة القرض المطلوب، المبلغ، مدة القرض، والهدف منه، وأخيرا الضمانات المقترحة، هذا الطلب يجب أن يكون موقع من قبل شخص مخول الصلاحيات من طرف المؤسسة.
- نسخة من السجل التجاري
- عقد الايجار أو عقد الملكية
- نسخة من القانون الأساسي فيما يخص الأشغال العمومية
- الاعتماد(لا عطاء الصلاحية بممارسة النشاط)
- عقد تأمين الشركة
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها للجريدة الرسمية

- الوثائق الجبائية وشبه الجبائية

2. الوثائق المحاسبية:

- الفاتورة
- مزايا الانجاز من طرف الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI
- الميزانية(يقوم بها مكتب الدراسات)
- جدول حسابات النتائج

ثالثا: الخطوات المتبعة في دراسة ملف طلب القرض

تمر دراسة ملف القرض بالمراحل التالية:

1. الدراسة على مستوى الوكالة

- تقديم عام للمؤسسة الطالبة للقرض

ويكون على الشكل التالي(اسم المؤسسة، عنوانها، رقم حسابها، تاريخ بداية العلاقة مع البنك، تاريخ بداية النشاط، الشكل القانوني للمؤسسة، توزيع رأسمالها، تحديد اسم مسير المؤسسة، تحديد رمز النشاط حسب البنك، تحديد تبعية محل المؤسسة، تحديد تبعية القاعدة التجارية للمؤسسة، تحديد صنف الشروط المطبقة على المؤسسة لدى البنك).

- تحديد نوع القرض
- تحديد الضمانات المقترحة و الضمانات المطلوبة
- مقارنة رقم أعمال المؤسسة مع المبالغ المودعة لدى البنك خلال سنوات النشاط السابقة
- دراسة وضعية حسابات المؤسسة التي سبق لها التعامل مع البنك
- التكهنات المستقبلية و التعليق عليها(تحليل نشاطها، التحليل المالي، دراسة جدول حسابات النتائج)
- تحديد النسب(التوازن المالي، السيولة العامة، الاستقلالية المالية، تطور رأس المال العامل، تطور الاحتياجات رأس المال العامل، المردودية المالية).

2. الدراسة على مستوى المديرية الجهوية

تقوم لجنة مختصة على مستوى المديرية الجهوية بدراسة الملف الذي رفع إليها من طرف الوكالة التابعة لها

- تحديد نوع القرض
- المدة التي يمنحها البنك للمقترض حتى يبدا بعدها في التسديد
- المبلغ الذي سيستفيد منه المقترض
- الضمانات(التأمين)
- ذكر الأسباب الدافعة للقبول أو للرفض

القرار النهائي يمضى من طرف ثلاث أعضاء(رئيس المصلحة، المكلف بالدراسات، المدير).

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري لدى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة

أثناء دراستنا الميدانية في بنك القرض الشعبي الوطني وكالة المسيلة أخذنا ملف طلب قرض استثماري و حاولنا دراسة وإظهار مختلف الخطوات التي قام بها البنك لمنح القرض.

المطلب الأول: تقديم ملف القرض الاستثماري المقدم للبنك

قامت المؤسسةX بطلب قرض من بنك القرض الشعبي بهدف توسيع نشاطها(مشروع توسيع مصنع للبلاط).

أولا: دراسة خبير و محافظ دراسة

- تقديم المؤسسة:

– مؤسسة ذات الشخص الوحيد(ذات المسؤولية المحدودة)، معنوية

– مقر النشاط :المسيلة

– رقم الجل التجاري xxxxx

– رقم الأعمال 180000000

– اسم المسير xxxxx

- تقديم النشاط:

–مشروع يقوم بالإنتاج والاستثمار

–تحسين النوعية

-المؤسسة تهتم بالاستثمار في مجال مواد البناء لتحقيق انتاج وطني

- ما تنتجه المؤسسة:

-البلاط les carreaux de sol

-les plinthes

-les linteaux de sols

- مضمون النشاط:

صنع البلاط وحجر التبليط من الاسمنت وكل ماله علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الشركة أو موضوع آخر.

ثانيا: الدراسة التقنية لنشاط

- طريقة التعامل في السوق

-بيع مواد البناء مباشرة للموردين على مستوى السوق المحلي

-الانتاج حسب الطلب المحلي

-الأهداف تستجيب إلى الطلب الحالي في السوق الوطني المرتبطة بالنتائج المتوفرة للشركات المنتجة.

- السوق المستهدف

بمعنى السوق الذي باستطاعة المستثمر بيع سلعته فيه، وهو السوق الوطني الذي يتكون من مقاولين ومستثمرين بالإضافة للموردين.

- الأقساط التي يقدمها

-كل 3 أشهر يقدم قسط

-مدة ما قبل التسديد سنة

-مدة التسديد 6 سنوات

- الاتصالات(توسيع المشروع)

المؤسسة تمتلك ملف اداري جبائي و شبه جبائي و لديها خبرة في انتاج البلاط، الاراضي وذات سمعة حسنة تتميز بها هذه المؤسسة في هذا المجال، ونظرا للكفاءة العلمية تملك تجربة و منتج واسع و مشهور.

ثالثا: الوثائق الادارية المقدمة

- طلب خطي
- عقد لتجميع قطع أرضية(بمعنى قطعة أرض صالحة للبناء) يقوم بها الخبير.
- مستخرج السجل التجاري(معدل)
- وثيقة مراقبة جودة المنتوج(ما إذا تتوفر فيه المعايير)
- الوثائق الجبائية و الشبه الجبائية (Extrait de roles)
- الضمانات(العتاد، التأمين)
- وثيقة شطب رهن رسمي عقاري
- عقد تعديل القانون الأساسي لشركة ذات المسؤولية المحدودة

رابعا: الوثائق المحاسبية

- الفواتير
- الميزانيات
- جدول حسابات النتائج

المطلب الثاني: الدراسة المالية للمؤسسة

أولا: الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأربعة(2014، 2015، 2016، 2017

جدول رقم (07): جانب الأصول للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017)

الأصول	2014	2015	2016	2017
الأصول الثابتة	227701445	217860195	203781485	173064113
قيم الاستغلال	136047554	190620619	212937026	247009898
قيم قيد التحقيق	1065498	5490714	6504631	3665821
قيم جاهزة	13695427	3005098	15541727	1189517
الأصول المتداولة	150808479	199116431	234983384	251865236
المجموع	378509924	416976626	438764870	424929350

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الميزانيات المحاسبية للمشروع

جدول رقم (08): جانب الخصوم للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017)

الخصوم	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	265293968	221320951	219415514	221649274
الأموال الخاصة	187461188	195546254	201159447	208091398
ديون طويلة الأجل	77832780	25774697	18256067	13557876
ديون قصيرة الأجل	113215956	195655674	219349356	203280076
المجموع	378509924	416976626	438764870	424929350

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على الميزانيات المحاسبية للمشروع

ثانيا: التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية

1-رأس المال العامل

رأس المال العامل= الأموال الدائمة- الأصول الثابتة

جدول رقم (09): التحليل المالي رأس المال العامل

	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	**265293968**	**221320951**	**219415514**	**221649274**
الأصول الثابتة	**227701445**	**217860195**	**203781485**	**173064113**
رأس المال العامل	**37592523**	**3460756**	**15634029**	**48585161**

نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات الأربعة ، هذا يعني أنها تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة و القرض البنكي الممنوح، أي أنه يوجد فائض في السيولة على المدى القصير وبالتالي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل.

1. رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

جدول رقم (10):التحليل المالي رأس المال العامل الخاص

	2014	2015	2016	2017
الأموال الخاصة	**187461188**	**195546254**	**201159447**	**208091398**
الأصول الثابتة	**227701445**	**217860195**	**203781485**	**173064113**
رأس المال العامل الخاص	**-40240257**	**-22313941**	**-2622038**	**35027285**

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات 2014، 2015، 2016، وهذا ما يأكد على أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة(عدم تحقيق الاستقلالية المالية) وبالتالي تلجأ للتدين، أم بالنسبة لسنة 2017 فهو العكس.

2. رأس المال العامل الاجمالي

رأس المال العامل الجمالي= قيم الاستغلال+ القيم القابلة للتحقيق+ قيم جاهزة

أي:

رأس المال العامل الاجمالي= مجموع الأصول المتداولة

3. جدول رقم (11): رأس المال العامل الاجمالي

	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل الاجمالي	150808479	199116431	234983384	251865236

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي موجب وهو في ارتفاع خلال السنوات الأربعة

4. رأس المال العامل الأجنبي(الخارجي)

رأس المال العامل الأجنبي= ديون طويلة الأجل+ ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (12): رأس المال العامل الأجنبي

	2014	2015	2016	2017
ديون طويلة الأجل	**77832780**	**25774697**	**18256067**	**13557876**
ديون قصيرة الأجل	**113215956**	**195655674**	**219349356**	**203280076**
رأس المال العامل الأجنبي	**191048736**	**221430371**	**237605423**	**216837952**

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في زيادة من سنة إل أخرى، و هذا نتيجة الديون القصيرة الأجل، أما الديون الطويلة فهي في انخفاض مستمر، و منه نستنتج أن الشركة تعتمد على الديون القصيرة الأجل في تمويل احتياجاتها و ذلك لتوفرها على السيولة الكافية لمواجهة إلتزاماتها على المدى القصير.

5. احتياجات رأس المال العامل BFR

احتياجات رأس المال العامل=(الأصول المتداولة–القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل–تسبيقات)

جدول رقم (13): احتياجات رأس المال العامل

	2014	2015	2016	2017
الأصول المتداولة- القيم الجاهزة	137113052	196111333	219441657	250675719
ديون قصيرة الأجل- تسبيقات	113215956	195655674	219349356	203280076
احتياجات رأس المال العامل	23897096	455659	92301	47395643

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل للسنوات الأربعة سجلت قيم موجبة، وهذا يعني احتياج الدورة أكبر من الموارد، إذن تحتاج لرأس المال العامل.

6. الخزينة

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم(14): الخزينة

	2014	2015	2016	2017
رأس المال العامل	37592523	3460756	15634029	48585161
احتياجات رأس المال العامل	23897096	455659	92301	47395643
الخزينة	13695427	3005097	15541728	1189518

المصدر: من إعداد الطالبين

نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الأربعة وهي في تزايد من سنة لأخرى لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وهي وضعية ليست مقبولة، وبالتالي هناك سوء في تسيير الخزينة.

ثالثا: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

1- نسب الهيكلة

جدول رقم (15): نسب الهيكلة

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017
نسب التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	**1,17**	**1,02**	**1,08**	**1,28**
نسب التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	**0,82**	**0,90**	**0,99**	**1,20**
نسب الإستقلالية المالية=الأصول الثابتة / مج الديون	**1,19**	**0,98**	**0,86**	**0,80**
نسب تمويل الأصول المتداولة= الأموال الدائمة /الأصول المتداولة	**1,76**	**1,11**	**0,93**	**0,88**

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول تظهر نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الأربعة و هذا معناه أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بالأموال الدائمة بالإضافة إلى توفرها على فائض من هذه الأموال الدائمة يتمثل في رأس المال العامل الدائم تستعمله في تغطية جزء من الأصول المتداولة.

نسبة التمويل الذاتي أقل من الواحد خلال السنوات الثلاث الأولى وهذا يعني أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة فهي لا تتمتع بالاستقلالية المالية، ما عدا سنة 2017 فهو العكس.

نسبة الاستقلالية المالية أكبر من الواحد في سنة2014 أي الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون فالشركة لا تعاني صعوبات في تسديد ديونها، أما السنوات 2015،2016،2017 فقد حققت انخفاض.

1. نسب السيولة

جدول رقم (16): نسب السيولة

	2014	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	1,33	1,02	1,07	1,24
نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0,12	0,02	0,07	0,01

المصدر: من إعداد الطالبين

نسبة السيولة العامة مرتفعة فهي أكبر من الواحد في سنوات الدراسة مما يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشكل عدم توفر السيولة وهذا ما يجعلها في وضعية مالية مربحة وقادرة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل.

نسبة السيولة الحالية أقل من 0.2 يعني هناك نقص في السيولة.

2. نسب المردودية

جدول رقم(17): نسب المردودية

	2014	**2015**	**2016**	**2017**
نسبة المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية/مج الأصول* 100	**%4,52**	**%1,94**	**%1,28**	**%1,63**
نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة* 100	**%9,12**	**%4,13**	**%2,79**	**%3,33**

المصدر: من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية منخفضة تراوحت ما بين 1.28% و4.52% خلال السنوات الأربعة و هذا راجع لقلة استثمارات المؤسسة.

أما بالنسبة للمر دودية المالية لاحظنا بأن النسب متقاربة في السنوات الثلاثة الأخيرة كما تراوحت ما بين 2.79 % و4.13% أما سنة 2014 فقد كانت 9.12% حيث أنه كلما ازدادت الأموال الخاصة للمؤسسة و بالتالي ازدادت الثقة فيها(ثقة المتعاملين معها) و العكس.

رابعا: نتيجة دراسة ملف الائتمان ماليا(القرار النهائي)

بعد أن تمت دراسة ملف القرض من الناحية المالية، وذلك من خلال تحليل القوائم المرفقة بطلب القرض و كذا تقييم الضمانات و بيان سير المؤسسة طالبة القرض التي تعتبر زبونا تقليديا للبنك (الوكالة)، و ذلك بعد اجتماع لجنة القرض للوكالة بتاريخ ..../..../.....وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من طرف المكلف بالدراسة مرفقا بطلب منح القرض وفق الشروط المتفق عليها سابقا و المدرجة في العقد.

و يتم اعلام الزبون طالب الائتمان بالقرار هذا في اقرب الآجال ،فقد تم منح القرض للمؤسسة (x) .

خلاصة:

إن البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري يقوم بدراسة شاملة و عميقة للوضعية المالية للمؤسسة أو الشركة لمعرفة مدى إمكانياتها على تسديد ديونها في أجال استحقاقها، و من خلال دراستنا المالية في هذا الفصل و جدنا أن البنك يعتمد في عملية تقييمه للمشروع على مختلف المعايير التي تساعده على أخذ القرار النهائي، و تتمثل هذه المعايير في المعايير المعتمدة على السيولة و اخرى معتمدة على المرد ودية.

ورغم أن عملية منح القرض هي عملية أساسية لاستمرارية البنك إلا أنها لا تتم بطريقة حتمية أي ليس كل طلب قرض يلاقي القبول.

الخاتمة

لقد تطورت النشاطات البنكية من مجرد عمليات ضيقة النطاق شمل عددا معينا من المتعاملين الى مجال واسع يمس الحياة اليومية للأفراد و المؤسسات على حدى سواء ، فالجزائر اليوم و كغيرها من الدول تشهد تحولات عميقة و اصلاحات اقتصادية في هذا المجال ، و مع الدور الأساسي و الفعال الذي تلعبه البنوك من خلال قيامها بمختلف عمليات التمويل فإن امكانية حدوث مخاطر تبقى واردة ، وعلى هذا الاساس و بهدف حماية مصالحه و مصالح المودعين لديه وجب على البنك وضع سياسات و اجراءات اقراضية خاصة به تتلاءم مع طبيعة نشاطه ، اضافة الى القيام بكل الدراسات الضرورية و التحاليل المعمقة خاصة المالية منها، وذلك باستخدام تقنية التحليل المالي و ما تتيحه من أساليب و أدوات لدراسة ملفات القروض و من ثم اتخاذ ترشيد القرارات الائتمانية المناسبة بشأنها .

و من خلال ما تطرقنا اليه في الجزء النظري و ما تلقيناه من معوقات أثناء التربص الذي قمنا به ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة فقد توصلنا الى نتيجة مفادها أن التحليل المالي يعتبر المرآة العاكسة لحقيقة الوضعية المالية للمؤسسة طالبة الائتمان و ذلك بالكشف على نقاط القوى و الضعف التي تبين مدى القدرة المالية للمؤسسة ، بذلك تتكون لدى البنك صورة واضحة و شاملة للحالة المالية المتعلقة بالعميل طالب الائتمان ، وعلى هذا الاساس يبني البنك قراره اتجاه طلبات عملائه .

اذ تم معرفة كيفية منح الائتمان أو القرض ابتداء من طلب الحصول عليه و تفحصه ، و استعمال اساليب التحليل المالي و صولا الى اتخاذ و ترشيد القرار الائتماني ، و ذلك بمنح الائتمان او الامتناع عن ذلك ، توصلنا خلال الدراسة الى أن التحليل المالي اصبح أداة فعالة لترشيد القرار في البنك ولذا فهو يحتل اهمية كبيرة لدى البنك و ذلك لترشيد القرار الائتماني .

النتائج :

و ختاما لدراستنا هذه فقد توصلنا الى عدة نتائج حصرها فيما يلي :

1-يعتبر التحليل المالي أحد الاساليب الهامة التي تساعد المسيرين على معرفة الصحة المالية لمؤسساتهم ، و هو ما يثبت صحة الفرضية الأولى اذ يساعد التحليل المالي في معرفة الخلل الموجود في وضعية المؤسسة .

2-يلعب التحليل المالي في البنوك دورا رئيسيا باعتباره همزة وصل بين مختلف المصالح داخل البنك ، اذ يساعد البنوك في ترشيد قرارتها الائتمانية و هذا ما يثبت الفرضية الثانية .

3-يقوم البنك بمنح الثقة الى شخص ما طبيعيا كان أو معنويا (المقترض) ، أي يمنح الائتمان أو لا و هذا ما تثبته الفرضية الثالثة .

4-تقوم المؤسسة طالبة الائتمان بإرفاق القوائم المالية الخاصة بها لثلاث سنوات الى بنك القرض الشعبي الجزائري- وكالة المسيلة- للحصول على القرض ، اذ يقوم البنك بتحليل هذه القوائم و دراستها ، وبعد ذلك يقوم بإبلاغ المؤسسة طالبة القرض بالقرار النهائي اما الايجاب أو السلب ، و هذا ما تثبه الفرضية الرابعة

5-تعتبر البنوك الوحدة الأساسية لبناء الهيكل المصرفي ، كما تمثل حجر الزاوية الذي يتم من خلاله تفعيل رؤوس الاموال داخل الاقتصاد.

6-القوائم المالية تعد المرجع الرئيسي في توفير المعلومات عن المركز المالي و الأداء ، فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حدا ادنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات ، خاصة في ترشيد القرار الائتماني أي قبول طلب الائتمان من عدمه .

7-ان استعمال نسب السيولة يمكن من معرفة مقدرة المؤسسات الاقتصادية على مواجهة التزاماتها المالية قصير الاجل

8-ان نسب الهيكل المالي اهمية في تحديد مدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية و الخارجية ، و كذا معرفة كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها اتجاه البنك ، وتعد هذه المجموعة من أهم النسب التي يهتم بها البنك.

9-التحليل المالي من خلال نسبه ومؤشراته يعتبر أداة غاية في الاهمية بالنسبة للبنوك المانحة للقرض ، و التي تضمن الاستمرارية لهذه الاخيرة من جهة و تضمن تمويل المؤسسات الفاعلة من جهة اخرى .

التوصيات :

بالنظر الى النتائج متوصل اليها بخصوص الموضوع، فإننا نوصي بنك القرض الشعبي الوطني –وكالة المسيلة –بما يلي:

1-اعطاء اهمية اكبر للتحليل المالي من حيث وسائله ومختصين في هذا المجال .

2-يجب على البنك وضع في الحسبان اعادة تأهيل موظفيه على كيفية استخدام النظام المحاسبي الجديد، هذا تماشيا مع التطورات الحاصلة.

3-ضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الأولى و التركيز على الضمانات العينية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، و استخدام النسب المالية المختلفة

4-اعتماد دورات تدريبية في البنوك التجارية خصوصا لموظفي قسم الائتمان المصرفي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

1- أحمد غنيم, صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك, المكتبات الكبرى,القاهرة,مصر ,2002.

2- أسامة كامل, عبد الغني حامد, النقود والبنوك, مؤسسة لورد لشؤون الجامعية, البحرين, 2006.

3- أكرم حداد, مشهورة مذلول, النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري, ط2, دار وائل للنشر , الأردن2008.

4- أنس البكري, وليد الصافي, النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق, دار المستقبل للنشر والتوزيع, الأردن,2010.

5- أيمن الشنطي آخرون, مقدمة في الإدارة والتحليل المالي, دار البداية ناشرون وموزعون, الأردن,2010ً.

6- برايان كويل, تحديد مخاطر الائتمان, دار الفاروق للنشر والتوزيع, مصر, 2006.

7- حام محسن الربيعي, حمد عبد الحسين الربيعي, حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة, دار اليازوني للنشر والتوزيع, الأردن,2011.

8- حسن سمير عيشة, التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك, مكتبة المجتمع العربي, الأردن, 2011.

9- حمزة محمود الزبيدي, التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل, ط2, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الأردن 2011.

10- حنفي عبد الغفار, أساسيات التمويل والإدارة المالية, الدار الجامعية, الإسكندرية, مصر, 2001.

11- خالد أمين عبد الله, إسماعيل إبراهيم الطراد, إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, 2006.

12- خالد أمين عبد الله, العمليات المصرفية الطرق المحاسبية الحديثة, ط6, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, 2009.

13- خالد توفيق ألشمري, التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع), دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, 2010.

14- خبابة عبد الله, الاقتصاد المصرفي(بنوك إلكترونية, بنوك تجارية, السياسة النقدية), مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, مصر, 2008.

15- خميسي شيخة, التسيير المالي للمؤسسة, دار هومة للنشر والتوزيع, الجزائر, 2010.

16- رحيم حسين, الاقتصاد المصرفي, دار بهاء للنشر والتوزيع, الجزائر, 2010.

17- رشاد العصار, رياض الحلبي, النقود والبنوك, دار صفاء للنشر والتوزيع , الأردن, 2010.

18- رشاد العصار, رياض الحلبي, النقود والبنوك, دار صفاء للنشر والتوزيع, الأردن,2010.

19- زعيب مليكة, بشنقي ميلود, التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد, ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

20 –زياد رمضان ،محفوظ جودة ، إدارة مخاطر الائتمان ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، الأردن ، 2008.

21 –زياد رمضان ، محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ،ط3 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006.

22– زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،لبنان ،2003.

23–سامر بطرس جلدة ، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن،2010.

24–سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن ،2009.

25–سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك و المصارف المركزية ، دار اليازوري للنشر و التوزيع،الأردن،2010.

26–شاكر ألقوني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط4 ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2008.

27–شقيري نوري موسى وآخرون، المؤسسات المالية المحلية و الدولية، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2009.

28–صلاح ابراهيم شحاتة ،ضوابط منح الائتمان من منظور قانوني ومصرفي، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر، 2009.

29-طارق طه، إدارة البنوك و تكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2007.

30-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك،ط7 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2010 .

31-عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك(منهج وصفي تحليلي)،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2008.

32-عبد الحليم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي ،ط2، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن،2006 .

33-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ،إدارة المنشآت المتخصصة (البنوك، المنشآت، التأمين، البورصات) ،مكتبة الإسكندرية، مصر،2009.

34-عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2004.

35-عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ،2010.

36-عدنان تايه ألنعيمي وآخرون، الإدارة المالية(النظرية و التطبيقية)،ط2،دار النشر والتوزيع، الاردن،2008.

37- عدنان تايه ألنعيمي،أرشد فؤاد التميمي،التحليل و التخطيط المالي،(إتجاهات معاصرة)،دار اليازوري للنشر والتوزيع،الأردن،2008.

38-عزمي يوسف خطاب،الضرائب و محاسبتها، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .

39-علي عباس،الإدارة المالية، دار إثراء للنشر و التوزيع،الأردن،2010.

40-فليح حسن خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث،الأردن،2006.

41-مبارك لسلوس،التسيير المالي-تحليل نظري مدعم بأمثلة،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004.

42-متولي عبد القادر،اقتصاديات النقود والبنوك،دار الفكر للنشر و التوزيع،الأردن،2010.

43-متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير،دار الفكرناشرون، الأردن،2010.

44-محمد مبروك ابوزيد،التحليل المالي شركات وأسواق مالية،ط2،دار المريخ، المملكة العربية السعودية،2009.

45-محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ،مصر،2005.

46-محمد عبد الخالق،الإدارة المالية و المصرفية،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن،2011.

47-محمد عبد الفتاح الصيرفي،إدارة البنوك،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن ،2001.

48-محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية ،المصرية ،2012.

49-محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر ناشرون و موزعون،الأردن،2011.

50-محمد كمال خليل الحمزاوي ،اقتصاديات الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية لنشاط الائتماني واهم محدداته)،ط2،منشأة المعارف،الإسكندرية،مصر،2000 .

51-محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003 .

52-محمود الحسين الوادي،أحمد عارف العساف ،الاقتصاد الكلي ،دار المسيرة للنشر ، الأردن،2009.

53-محمود السجاعي،المحاسبة بين شركات التأمين و البنوك التجارية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،مصر،2007.

54-محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي،ط2،دار وائل للنشر،الأردن،2008.

55-محمود حسن الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الاردن ،2010.

56-مفلح محمد عاقل، مقدمة في الادارة المالية و التحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الاردن، 2011.

57-منير إسماعيل أبو شاور، أمجد عبد المهدي مساعدة، النقود و البنوك،مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن،2011.

58-مؤيد راضي خنفر، غسان فتاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط2،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،2009.

59-ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

60-ناظم محمد نوري ألشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية،دار زهران للنشر و الطباعة،الأردن،2006.

61-وليد الناجي الحيالي،الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي،دار الإثراء والمكتبة الجامعية الشارقة،الأردن،2009.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

62-josettepeyrad; analyse finaniére; 8 émed; le françoisbunod; paris; 1999; p: 123

ثالثا: المجلات والملتقيات

63-إبراهيم علي الجزراوي، نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفيباستخدام مجموعة من المؤشرات المالية، مجلة الإدارة و الاقتصاد،العدد83،العراق2010.

64-رحيم حسن، سليم محمود، الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات الإدارية، الملتقى الوطني السادس، سكيكدة، الجزائر، يومي 23،24نوفمبر 2008.

65-صالح طاهر الزرقان،التحليل المالي في المؤسسة البنكية و أثرها علىالمخاطرة الائتمانية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،العدد2010،23.

رابعا: القوانين و اللوائح و المراسيم

66-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 19،الصادرة بتاريخ25،مارس2009.

خامسا: المواقع الالكترونية

67-علي عبد الله شاهين ،دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية و تشكيل المحفظة الائتمانية في البنوك، غزة ،فلسطين،2006، مقالة منشورة على الرابط التالي:site.iugawa.edu.ps

سادسا: المذكرات

68-علي عبد الله شاهين، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة ،تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2010.

69-حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة،فلسطين،2008.

70-خالد محمود الكحلوت،مدى اعتماد البنوك التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة و التمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2005.

71-دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص المحاسبة و التمويل ، كلية التجارة، بالجامعة الاسلامية ،غزة،فلسطين،2006.

72-عقبة قطاف، اثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر،2009،2008.

73-مراد سالم الطلاع، ادارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة الاعمال ،كلية التجارة بالجامعة الاسلامية، غزة فلسطين،2010.

قائمة المراجع

مقدمة عامة

فهرس
المحتويات

فهرس
الجداول

فهرس الأشكال

الفصل الأول

الابعاد النظرية
للتحليل المالي

الفصل الثاني

ترشيد القرار الائتماني في البنوك التجارية

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

الملاحق